دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر

The role of arab economic integration in achieving the Economic Take-Off in Algeria

نبيل بن موسى

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، (الجزائر)

Email n.benmoussa@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال: 06/06/2019 *تاريخ القبول: 17/07/2019*

ملخص: اصبح سوق البترول خلال السنوات الاخيرة اكثر تقلبا، ما عرض التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدول النفطية الى اختلالات خطيرة مست عملية التنمية الاقتصادية فيها. ولمواجهة تلك التحديات، تظهر حاجة تلك الدول بما فيها الجزائر للبحث عن بدائل اقتصادية تستطيع بها مباشرة اقلاع اقتصادي حقيقي ومستدام قوامه التنويع والانفتاح بما يصب في اتجاه التخلص من التبعية المفرطة للبترول. تهدف الدراسة الى البحث في البدائل الممكنة لتمكين الجزائر من تنويع اقتصادها وتحقيق الاقلاع المنشود. ومن ابرز البدائل المطروحة هو الاستفادة من مؤسسات واجهزة التكامل الاقتصادي العربي القائمة، وذلك على اعتبار المزايا التي يتيحها للدول العربية لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية وتعزيز التجارة والاستثمارات البينية بما يؤدي الى تطوير وتوسيع الطاقة الانتاجية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الدولي، التكامل الاقليمي، سوق البترول، التنمية الاقتصادية.

تصنيف جال: F15

Abstract : The oil market has become in recent years more volatile risking the oil-exporting countries' internal and external financial balances to serious imbalances, which in turn threaten their economic development process. To confront those challenges, those countries including Algeria have to find alternatives which enable them to diversify their economies and exit from the excessive oil dependency. The aim of this paper is to explore the potential alternatives that can enable Algeria to diversify its economy and achieve the desired take-off. Among those alternatives is to promote the benefit from the existing Arab economic integration institutions and bodies, in view of the advantages that the integration can offer to Arab countries to explore the human and natural resources and promote intra-trade and investment.

Key words: International Economy, Regional Integration, Oil Market, Economic Development.

JEL classification : F15

تمهيد:

يعتبر التوقيع على اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ثم الجات بداية انطلاق النظام الاقتصادي العالمي الحالي، سيماته الاساسية التوجه نحو العالمية بالدعوة التحرير مختلف الاسواق الوطنية والدولية وتغليب القطاع الخاص ونبذ كل اشكال الحمائية والوطنية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وما يحمله من تعارض في المصالح والاهداف قد تقود الى تقييد حركة انتقال عناصر الانتاج وتعطل عجلة الانتاج والتنمية.

لقد جاءت اهداف النظام الجديد لتكرس التقسيم التقليدي للعمل والانتاج من خلال السعي المستمر لخلق تشابك في المصالح والوصول الى الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يقود الى اندماج الاقتصادات الوطنية في بوتقة الاقتصاد العالمي، وذلك بالدفاع المستمر عن فوائد تحرير المبادلات الاقتصادية بما يصب في مصلحة الدول الصناعية التي تخصصت في انتاج سلع وخدمات مستقرة الاسعار وذات قيمة مضافة عالية، فيما ترك للدول النامية انتاج وتصدير سلع اولية ذات قيمة مضافة متدنية واسعار منخفضة وكثيرة التقلب. غير ان السنوات الطويلة من الامتثال لذلك التقسيم الجائر قد كشفت النقاب عن خطورة التبعية المفرطة للاسواق العالمية والتحرير الاقتصادي في ظل عدم التكافؤ، حيث لم تستطع اغلب الدول النامية احداث تغيير نوعي على هيكلها الاقتصادي بشكل يضمن التخلص من هيمنة القطاعات الانتاجية الاولية وجمود الهيكل الانتاجي.

مع ولوج القرن الحادي والعشرون، تعمقت تبعية اغلب الدول النامية مع تمكن العولمة من مفاصل الاقتصاد العالمي وتوجيهها للعلاقات الاقتصادية الدولية في ظل انتشار تكنلوجيا الاتصال والمعلومات وتسارع وتيرة الانفتاح الاقتصادي والمالي زيادة على تنامي دور التكتلات الاقليمية وتصاعد اهمية الشركات المتعددة الجنسيات. وكمحصلة لذلك، تنامت واستقوت النزعة العالمية و تسارعت وتيرة اندماج مختلف الاسواق في علاقات كثيفة ومتبادلة جعلت من الاقتصادات القائمة على انتاج وتصدير السلع الاولية غير مؤثرة واقل مناعة اتجاه الاحداث واقل مرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية. وفي هذا الصدد، وبعد عقود طويلة من نيلها للاستقلال السياسي، لم تتمكن الجزائر من التخلص من التبعية المفرطة للقطاع البترولي حيث ظل هو المهيمن والموجه للحياة الاقتصادية والمالية فيما عرفت باقي الانشطة الانتاجية تراجعا حاد في اداءها ومساهمتها في صنع الناتج المحلي والدخل القومي. وازداد الامر خطورة مع اتجاه سوق البترول، ابتداءا من سنة 2004 الى التقلب بوتيرة كبيرة غير مسبوقة، ما جعل من التنبؤ بسلوكاته امرا غير مضمون، حيث عرفت الاسعار انخفاضا حادا وغير متوقع ابتداء من سنة 2010 اثر على التوازنات الداخلية والخارجية ورفع من خطورة التحديات الداخلية والخارجية على التنمية الاقتصادية. ان التعامل مع هذه التحديات الجيسمة تقتضي البحث عن حلول ناجعة تضمن تحقيق اقلاع اقتصادي يمس كل القطاعات الاقتصادية وهو ما يتعدى استطاعة الدولة منفردة.

وفي هذا الصدد، يمكن للجزائر تفعيل عضويتها في مؤسسات واجهزة التكامل الاقتصادي العربي وتعظيم الاستفادة من خدماتها وتعزيز تشابك العلاقات مع دول المنطقة العربية، خاصة مع وجود قدر كبير من التقارب الاقتصادي والثقافي والاجتماعي اضافة الى الوحدة الجغرافية وهو ما يسمح بتسهيل التنسيق بين السياسات الاقتصادية ويرفع من حجم المبادلات الخارجية ويزيد من تدفق راس المال العربي بشتى اشكاله والتي سيكون لها عظيم الاثر في استغلال والتخصيص الامثل للموارد المتاحة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والتخفيف من وطاة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على التنمية الاقتصادية.

اشكالية البحث: ان التحديات الداخلية والخارجية والتقلبات العنيفة وغير المتوقعة التي اصبح تميز النفط واسعاره، اصبحت تقتضي البحث عن حلول ناجعة تضمن تحقيق اقلاع اقتصادي شامل وهو ما يتعدى استطاعة الدولة منفردة. ولعل من اهم البدائل المطروحة لذلك هي التوجه نحو توثيق علاقاتها مع محيطها الاقليمي العربي والانفتاح اكثر على الاسواق العربية لاستغلال مزايا السوق الكبيرة للوصول الى النقطة الحرجة التي تمكن من بناء وحدات انتاجية كبيرة قادرة على الصمود والمنافسة، وتعظيم الاستفادة من مؤسسات واجهزة التكامل الاقليمي القائمة. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية: **كيف يمكن للجزائر الاستفادة من التكامل الاقتصادي العربي القائمة للمساهمة في خلق فرص تنموية تثري الاقتصاد الجزائري وتخفف من تبعيته لسوق النفط المتقلب؟**

ومن خلال الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة التالية:

- ماهي التطورات التي عرفتها سوق البترول؟
- ما هي المراحل التي مرت بها تجربة التكامل الاقتصادي العربي ؟
- ماهي الفرص التي تتيحها مؤسسات واجهزة التكامل للدول العربية عموما والجزائر خصوصا لتحسين اداء اقتصاداتها وتنويعه والتخلص من هيمنة النفط الكثير التقلب وما ينتج عنه من صدمات خارجية.
- ماهي سبل تطوير الاستفادة من التكامل الاقليمي العربي وادواته لتعظيم استفادة الجزائر من امكانياته؟

فرضيات البحث: ان متطلبات الاجابة على الاشكالية الرئيسية والاسئلة المتفرعة عنها تقودنا الى صياغة الفرضيات التالية:

– يمكن للتكامل الاقتصادي ان يتيح المجال للجزائر ان توسع نطاق التجارة بين الدول العربية ويرفع من درجة التشابك في العلاقات البينية بما يسهم في التخفيف من انعكاسات تقلبات الاسواق الخارجية.

– تتيح مؤسسات التكامل القائمة والامكانيات الموضوعة تحت تصرفها للجزائر الفرصة للاستفادة منها من نواحي عديدة لتحسين اداء اقتصاداتها وتنويع مصادر دخلها وخلق الثروة بعيدا عن البترول واسواقه.

- يمكن للجزائر في اطار التكامل الاقتصادي تبادل الخبرات والتنسيق بين السياسات بما يقود لصياغة برامج وتفعيل مشاريع فعالة تؤدي الى استغلال الامكانيات الكبيرة وتنوع اقتصاداتها بما يغنيها عن النفط.

اهمية الدراسة: اصبح سوق البترول خلال السنوات الاخيرة يشهد تقلبات حادة وفجائية، ما يحتم على الجزائر البحث عن بدائل للتخلص من التبعية للنفط، ومن بين البدائل المتاحة هو الانفتاح اكثر على مؤسسات واجهزة التكامل الاقتصادي القائمة والاستفادة من امكانياتها، نظرا لما يتيحه من امكانية لتعزيز العلاقات البينية وتسهيل انسياب التجارة وعوامل الانتاج بما يسمح بتوظيف افضل للموارد المتاحة خدمة للمصالح الاقتصادية العربية، خاصة وان الجزائر مازالت نسبة استفادتها من خدمات تلك المؤسسات والاجهزة محدودة جدا اذا ما قورنت بدول عربية اخرى.

اهداف البحث: يهدف البحث الى الاجابة عن الاشكالية والاسئلة المطروحة من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- تطور السوق العالمي للبترول.
- تطور ترتيبات التكامل الاقتصادي العربي.
- دور مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي في تنمية الاقتصادات العربية.

1. تطور السوق العالمي للبترول

يتحدد عرض اي منتج بالاستناد على ما تم انفاقه خلال عملية انتاجه، حيث ان مباشرة عملية الانتاج وما ينتج عنها من عرض للسلعة يتوقف على سعر العرض التنافسي (The Competitive Supply Price) الذي بالكاد يساوي نفقة الانتاج. وعليه، لكي تكون عملية الانتاج ذات جدوى اقتصادية تستحق القيام بها فلا بد للسعر التنافسي ان يكون ارخص من سعر السوق.اما بالنسبة للبترول فالأمر يختلف، ذلك ان عرضه يتحدى كل النماذج الاقتصادية،فصناعة البترول صناعة مختلفة فيها النفقات لها من الخصائص ما يميزها عن باقي الصناعات، إضافة الى تأثر قرار الانتاج بعوامل كثيرة بعضها لا يخضع للمنطق الاقتصادي، ما يجعل عملية التنبؤ بتوجهات السوق صعبة وغير دقيقة. ان الخصائص الفريدة للطلب على البترول وتداخل عوامل واطراف عديدة في عرضه والطلب عليه ساهمت في انخفاض مرونة الطلب السعرية على البترول، كما ان ارتباطه الوثيق بالتنمية في الدول المنتجة له هي ما اعطت للبترول ذلك التصنيف الشهير كسلعة استراتيجية[1].

تعتبر سنة 1971 تاريخا فاصلا في صناعة البترول، فالتحولات العميقة التي بدأت ملامحها بالظهور مع صيف سنة 1970 والتي بلغت اوجها في سنة 1971 مهدت لتغيير جذري في السوق مست موازين القوى التي مالت كفتها لصالح الدول المنتجة (العارضين) تارة، وللدول المستهلكة (الطالبين) تارة اخرى. وعموما، مرت صناعة البترول بمراحل وفترات عديدة يمكن تقسيمها كالتالي:

1.1 **الفترة الاولى: الهيمنة المطلقة للشركات النفطية (1859-1971):** تنقسم هذه المرحلة الى اربع محطات مميزة:

1. **المرحلة الامريكية للبترول (1859-1911):** كباقي السلع، يعتبر اكتشاف البترول في سنة 1859 في بنسلفانيا الامريكية بداية سوق البترول، فخلال العقود الخمس الاولى تميز السوق باحتكار شركة ستاندرد اويل (Standard Oil) المطلق على سوق البترول الامريكية، حيث انتهج مؤسسها "روكفلر" استراتيجية السيطرة على المصب من خلال بسط سيطرته على صناعة التكرير في الولايات المتحدة الامريكية وعدم المجازفة بالانتاج.

عرف انتاج البترول في هذه المرحلة فوضى، سيماتها التنافس المحموم بين منتجي المادة وغياب التنسيق بالتزامن مع انكماش الطلب، ما دفع الأسعار الى الانخفاض ثم الانهيار في سنة 1862، حيث بلغ سعر البرميل 10 سنتات. لقد سمحت ظروف السوق لشركة ستاندر اويل بترتيب اوضاعها بما يمكنها من احتكار البيع (Monopoly) واحتكار الشراء (Monopsony)، فقد تاسست قناعة روكفلر بان استخراج البترول ليس بالنشاط الذي يخلق الثروة كما ان درجة المخاطرة فيه مرتفعة. وعليه، قام ببناء اول مصنع تكرير للنفط في كليفلاند في سنة 1863 يستهدف استغلال ظروف السوق وعدم استقرار الاسعار بشراء البترول الخام من مصدر انتاجه باقل الاسعار ثم تكريره ونقله وبيع المنتجات المكررة بأفضل الاسعار. وفي سبيل الضغط على الاسعار وتحجيم باقي المنافسين، دخلت الشركة في مفاوضات سرية مع شركات السكك الحديدية تسمح بنقل كميات كبيرة من المادة في نظير الحصول على اسعار تفضيلية تؤدي الى تخفيض تكلفة النقل.

لقد تمتعت شركة ستاندرد اويل بوضع احتكاري فريد من نوعه، فقد كانت المشتري الاهم للبترول الخام، وفي نفس الوقت البائع الرئيسي للمنتجات المكررة، فبفضل الاتفاقيات السرية التي عقدتها الشركة استطاعت ان تنفرد بتسعير البترول من جانب واحد ما مهد لخروج كثير من الشركات المنافسة من السوق الامريكية فاسحة المجال للشركة النفطية لاحتكار السوق بحلول عام 1879. بيد ان هذا الوضع الاحتكاري لم يكن ليستمر طويلا، فالتعارض الصريح مع القوانين الامريكية التي تحرم كل اشكال الاحتكارات افضى في سنة 1911 الى تقسيم الشركة الى عدة شركات مستقلة،[2] فبإصدار قرار التقسيم عرف سوق البترول تغييرات، فانتقل من الاحتكار المطلق الى احتكار القلة تتنافس فيه شركات نفطية محدودة من غير ان تظفر احداها بالهيمنة المفضية الى التحكم المطلق بالسوق. في اعقاب اكتشاف احتياطات ضخمة من النفط في تكساس في سنة 1901، شهد سوق البترول دخول شركتين هما جولف اويل (GulfOil) وتكساكو (Texaco)، غير ان ضغوط شركات ستاندرد اويل (التي كانت لها السيطرة على الشاطئ الشرقي) دفعت بالشركتين الى البحث عن اسواق خارجية لتصريف انتاجها، ما ادى الى تدويل الصناعة البترولية.

2. **مرحلة تدويل الانتاج (1911-1928):** ادت ممارسات شركة ستاندر اويل الى نفور عدة شركات من العمل والاستثمار في امريكا، وتزامن ذلك مع ظهور البترول في مناطق اخرى في العالم، الامر الذي مهد لقيام عدة شركات عرفت لاحقا بالسبع الكبار او الاخوات السبع[3].

تعتبر هذه المرحلة البداية الفعلية للصناعة البترولية الحالية، فدخول العالم مرحلة الصناعة الآلية (الثورة الصناعية الثانية) وما ترتب عليها من استخدام مكثف للآلات والمركبات التي تعمل على المازوت والبنزين، ادى الى تراجع حاد في الطلب على الفحم الحجري كمصدر طاقة لصالح المنتجات البترولية المشتقة، ما انعش الطلب على البترول[4]. ادى اكتشاف البترول في ايران في سنة 1908 الى قيام شركة الانجلو ايرانيان اويل (AngloIranianOil) اللبنة الاولى لشركة برتيش بتروليوم الحالية (British Petroleum) ببناء اكبر مصنع تكرير في العالم بعبدان في سنة 1913، وفي اوروبا اتحدت الشركة الانجليزية شل للنقل والتجارة (ShellTransport and TradingCompany) مع الشركة النفطية الهولندية رويال دتش (Royal Dutch) معلنة عن قيام احدى الشركة النفطية الرائدة حاليا وهي مجموعة رويال دتش- شل (Royal Dutch-Shell Group).

وقبيل قيام الحرب العالمية الاولى، كان عرض البترول يخضع لسيطرة الشركات النفطية السبعة التي تتصارع فيما بينها للوصول الى مصادر البترول والحصول على نصيب اكبر من سوق انتاج وتجارة النفط. لقد استندت هذه الشركات في سعيها لبسط هيمنتها على الصناعة البترولية على عدة عوامل، فاستثماراتها في الانشطة والصناعات البترولية اللاحقة من شبكات نقل ومعامل تكرير مكنها من تكوين ثروات كبيرة سمحت بامتلاك قوة اقتصادية ونفوذ سياسي بفضل دعم حكوماتها[5] وشبكة العلاقات التي اقامتها مع حكام مناطق الانتاج. اما نشاط الاستخراج، فقد كان يخضع لاتفاقيات الامتياز[6] التي كانت تنتهك سيادة الدول المضيفة وهذا لاسباب عديدة منها:

- القوة السياسية والمالية للشركات البترولية والتي اهلتها لامتلك ادوات ضغط على الدول المضيفة.
- ضعف الامكانيات المالية للدول المضيفة نظرا للكثافة الرأسمالية التي تميز الصناعة البترولية في كل مراحلها وحاجتها لموارد مالية ضخمة[7].

لقد اجتمعت تلك العوامل في مصلحة الشركات البترولية التي افتكت تنازلات كبيرة من الدول المضيفة وساومتها في سيادتها، وجعلت من النشاط النفطي يتم في انفصال تام عن مجريات التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تميزت عقود الامتياز الاولى بخصائص عديدة كرست احتكار تلك الشركات وعمقت من تبعية الدول المضيفة لها، منها:

- تغطيتها لأغلب الاراضي.
- طول مدة العقد والتي امتدت حتى 70 عاما.
- عدم قابلية العقد للتعديل من جانب واحد.

- احتكار الشركات صاحبة الامتياز لجميع الانشطة والمعلومات الفنية ومنع الدول المضيفة من المشاركة في عمليات الاستثمار واقامة مصانع تكرير.
- تحصل الدول المضيفة على نسبة من كل برميل ينتج في شكل اتاوة قليلة تدفع نقدا.
- الحصول على اعفاءات ضريبية ومالية لفترات طويلة.
- للشركات الحق في تحديد الاسعار دون الرجوع الى الدول المنتجة.
- لا يترتب على الشركات اي التزامات لتوظيف اليد العاملة المحلية وتدريبها.
- تكرس العقود مبدا عدم مساواة الدول في الحقوق، فلا يحق للدولة المضيفة المطالبة بنفس المزايا التي تحصلت عليها دولة مضيفة اخرى.
- كرست العقود عولمة الصناعة البترولية، فاغلب تلك العقود تجبر الدولة المضيفة على اللجوء الى المحاكم الدولية بدلا عن الوطنية في حال نشوب نزاع.

مع سيطرة الشركات على منابع النفط تكون قد سيطرت على كامل مراحل الصناعة في تكامل عمودي لا يترك للدول المضيفة اي فرصة للتحكم في ثرواتها الوطنية وتكريسها في خدمة التنمية الوطنية[8].

3. **مرحلة التنظيم الاحتكاري او الكارتل العالمي للبترول (1928-1950):** سمحت عقود الامتياز للشركات بالحصول على البترول بأرخص الاثمان ما مكنها من تحقيق ارباحا ضخمة، ومع استمرار ارتفاع الطلب على البترول في الدول الصناعية، اشتد الصراع بين الشركات النفطية للسيطرة على منابع النفط خاصة مع اكتشاف احتياطات ضخمة في كل من العراق، الكويت، قطر، السعودية وغيرها من الدول العربية[9]. ومع حلول سنة 1929، وصل الصراع الى ذروته فبدأت الحروب التخفيضية في الاسعار[10] امتدت لتشمل جميع الشركات وجميع المناطق ملحقة خسائر بالشركات المستغلة والدول المنتجة، ما دفع الشركات النفطية الى التفكير في تنظيم السوق، حيث قادت شركات شل وستاندر جرسي والانجلو ايرانيان (بريتيش بتروليوم حاليا) ابتداء من سنة 1928 حملة لتصحيح اوضاع السوق من خلال عقد كارتل سري يضع حدا لخفض الاسعار ويسعى لتكريس السيطرة على الاحتياطات بتقاسم ودي وسري لها، حيث توجت تلك المساعي بعقد اتفاقية الخط الاحمر (Redline Agreement)[11] واتفاقية اكناكري (Achnackry) او (AS IS) في سنة 1928 التي حظيت بموافقة باقي الشركات الاربع الكبار.

بتوقيع هذه الاتفاقيات السرية تكون الصناعة البترولية قد دخلت مرحلة التنظيم الاحتكاري او الكارتل البترولي، تستقر فيه الاسعار ويسترجع السوق توازنه، فالاتفاق على تحديد نصيب كل شركة وتفادي اي فائض في الانتاج كان له الاثر البليغ في تراجع الفائض من العرض الى حدود الطلب الفعال او اقل. وخلافا للشركات، كانت تلك الاتفاقيات اجحافا في حق الدول المضيفة، فقد تضمنت بنودا تنص على تجميد الاسعار ومعه الاتاوة التي تدفع للدول المضيفة، كما نصت على الاكتفاء بالاستثمار عند الحدود التي يتطلبها تغير الطلب العالمي والامتناع عن الاستثمار في النشاطات البترولية اللاحقة واقامة المصانع في الدول المضيفة، ما ابقى على صناعة الاخيرة بدائية وهامشية.

تميزت الصناعة البترولية حتى سنة 1950 بانها صناعة متناقصة النفقة متزايدة الغلة، ويعزى ذلك الى الاكتشافات الكبيرة في مناطق الشرق الاوسط ذات التكاليف المنخفضة، حيث ارتفعت صادرات المنطقة العربية من حوالي 176 الف برميل يوميا خلال الفترة 1945–1949 الى 9.5 مليون برميل يوميا خلال الفترة 1965–1969، كما ارتفعت حصة المنطقة من الانتاج العالمي للنفط.

4. **مرحلة الاتفاقات الودية (1950–1969):** على اثر نجاعة الاتفاقات السرية في ضبط السوق بما يصب في مصلحتها، استمرت الشركات النفطية السبع في التنسيق على نحو وثيق تعدى الاتفاقيات الى التعاون والتشاور الدائم والمتواصل في كل المجالات المتعلقة بالأسعار والانتاج وتقسيم الاسواق، فصعوبة عقد اتفاقيات كارتلية بسرعة في ظل المستجدات التي قد تظهر في السوق قد اقنع الشركات ان السبيل الامثل لمواجهة التحديات هو التعاون والتشاور، خاصة وان الدول النفطية المضيفة قد ابدت تذمرها من عقود الامتياز التي لم تخدم التنمية فيها وعمقت من الانفصال الكلي بين الصناعة النفطية والتنمية.استمر احتكار القلة (Oligopoly) في هذه المرحلة، فالشركات السبع الكبرى تحكمت في معظم انشطة الاستخراج، النقل والتكرير كما استاثرت بتحديد اسعار البيع.

ان تمكن الاحتكار من الصناعة البترولية لم يكن ليستمر لولا تظافر مجموعة عوامل، ابرزها:

- ضعف استطاعة الدول المضيفة على تحمل ضخامة الاستثمارات والتكنلوجيا، وغياب الكوادر الفنية الوطنية التي تتطلبها الصناعة البترولية.
- ارتفاع التكاليف الثابتة في الصناعة البترولية، وهو ما يخفض من مرونة المشاريع العاملة فيها في مواجهة تقلبات اسواقها ويدفعها الى الجنوح لتنظيم السوق وتكوين احتكارات تستبعد المنافسة، كما ان ارتفاع تلك التكاليف يجعل من مخاطر الصناعة مرتفعة وهو ما يعتبر عامل تنفير للشركات الجديدة الراغبة في اقتحام الصناعة.
- ضعف مرونة الطلب السعرية على البترول، وما ينتج عنها من جنوح المشاريع لتكوين احتكارات.
- اتجاه العالم للإدمان على استهلاك البترول[12].

بالتزامن مع ذلك، بدأت الدول المضيفة بالتعبير عن عدم رضاها عن عقود الامتياز التي حرمتها من السيطرة على ثرواتها النفطية وتحصيل إيرادات اكبر تعينها على تحمل أعباء التنمية الكبيرة، فقد منعت عقود الامتياز الدول المضيفة من حق تحديد الاسواق والدول المستوردة، وهو ما يفوت عليها فرصة الاستفادة من العلاقات الدولية لخدمة التنمية واكتساب التكنلوجيا. وكنتيجة لاستمرار الضغوط التنموية، اتخذت الحكومة الايرانية في 15 مارس 1951 قرارها التاريخي بتأميم ثروتها النفطية، وعلى الرغم من سقوط الحكومة الإيرانية تحت ضغط مقاطعة الشركات النفطية التي كانت تسيطر على شبكات توزيعه، الا ان تلك الخطوة تعتبر بداية تحول في العلاقة بين الدول المنتجة والشركات النفطية، كما تعتبر بداية نهاية عقود الامتياز التقليدية. ولكبح نوايا الدول المنتجة[13] في تأميم ثرواتها، بدات الشركات النفطية بمناصفة الارباح

المحققة من النشاط الاستخراجي فقط مع الدول المضيفة، بيد ان اعتماد مبدا مناصفة الارباح جعل من مصلحة تلك الدول التدخل في شؤون الانتاج، ما وضع الحكومات في صراع مباشر ومستمر مع الشركات النفطية وعجل باتخاذ تلك الدول قرارات للتحكم في ثرواتها النفطية بتقييد انشطة الاستكشاف والتنقيب وانشاء شركات نفط وطنية ثم تأميم النفط. اضافة لذلك، توجت مطالب بعض الدول الخليجية لاعتماد نظام المشاركة بتوقيع اتفاقيات ابتداء من سنة 1975 تتيح للدول المنتجة مشاركة الشركات في عملياتها مقابل تعويض مناسب[14]وامداد الشركات بجزء من نفط المشاركة. وباجتماع تلك الاحداث وبالتزامن مع كشف التحقيقات الحكومية عن اتفاقات الكارتل، بدأت سيطرة التنظيم الاحتكاري على سوق البترول بالتآكل خاصة مع دخول شركات جديدة منافسة، وهو ما مهد لدخول سوق البترول مرحلة جديدة.

2.1. الفترة الثانية: سيطرة الدول المنتجة على الانتاج (ابتداء من سنة 1971)

أ- **بداية التغير (صيف 1970-1973):** مع مطلع سنة 1970 بدات بوادر الاختلال بين العرض والطلب بالظهور في سوق البترول[15]، وعلى الرغم من الطابع المؤقت لذلك الاختلال باستعادة السوق توازنه بعد فترة وجيزة، الا ان الصناعة البترولية ككل قد بدأت بالتغير مع اتجاه النفقات في الصناعة للتزايد نتيجة توجه الشركات النفطية للاستثمار في مناطق جديدة ذات تكاليف مرتفعة في كل من الاسكا وبحر الشمال في مسعى منها للحصول على امدادات مستقرة بديلة لتلك التي توفرها مناطق الشرق الاوسط. كذلك، عرف وضع الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية طريقه الى الاختلال، فقد اصبحت طاقتها الانتاجية من النفط لا تكفي سوى لسد 80% من الطلب المحلي، كما ان ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية قد رفع من ضغوط معامل التكرير على الحكومة الامريكية، ولكبح مطالب معامل التكرير الرامية لرفع قدرتها التنافسية بزيادة الكميات المستوردة، ولأسباب سياسية واستراتيجية لم تجد الولايات المتحدة من مخرج سوى برفع الاسعار العالمية وهو ما حصل في سنتي 1971 و1972. استغلت الدول المنتجة تلك الظروف وكثفت من تعاونها ومشاوراتها للبحث عن امثل السبل للضغط على الشركات البترولية. وفي هذا الصدد، عقدت دول اوبك اجتماعها الحادي والعشرين في كراكاس (9-12 ديسمبر 1970) واتخذت قرارات مست الاسعار والضرائب[16].

في الواقع، شجع ارتفاع نصيب دول منظمة اوبك من اجمالي الانتاج والصادرات العالمية للبترول على اتخاذ تلك القرارات، فقد اعقبها دخول دول الخليج العربي المنضوية في اوبك في مفاوضات مع الشركات اسفرت عن توقيع اتفاقية طهران في فيفري 1971 والتي تغطي فترة الخمس سنوات،والتي اقرت ما اتفق عليه في كراكاس. وفي مارس 1971، تم التوقيع على اتفاقية طرابلس لمدة 5 سنوات بين ليبيا والشركات النفطية بإضافة علاوة مؤقتة على اسعار البترول المصدر من موانئ البحر المتوسط وذلك طيلة فترة اغلاق قناة السويس. وعلى اثر تطبيق الاتفاقيات، عرفت الاسعار انتعاشا كما ارتفعت ايرادات الدول المنتجة.

بتوقيع هذه الاتفاقيات تكون الصناعة البترولية قد ولجت مرحلة جديدة، تحدد فيها الاسعار بعد تشاور مشترك بين الدول المنتجة والشركات النفطية. وبإعلان الولايات المتحدة وقف تحويل الدولار الى الذهب في 15 اوت 1971 على اثر تراجع احتياطي الذهب والعجز التاريخي الذي بلغه ميزان المدفوعات الامريكي، دخل الدولار في سلسلة انخفاضات ما اسفر عن تراجع القيمة الشرائية للعائدات البترولية، ولتعويض ذلك الانخفاض دخلت دول الخليج العربي في مفاوضات مع الشركات توجت بتوقيع اتفاقية جنيف الاولى في بداية 1972 تقضي بربط سعر الدولار بتسعة عملات دول صناعية كبرى ثم عدلت لاحقا في جنيف الثانية في منتصف سنة 1973 بإضافة عملتين. على اثر تنفيذ الاتفاقيات السابقة، بدات اسعار البترول بالانتعاش مسجلة ارتفاعات هامة، حيث ارتفع سعر برميل النفط السعودي الخفيف من 1.8 دولار في اوت 1970 الى 3.011 دولار في اكتوبر 1973 اي بزيادة غير مسبوقة بنسبة 67% في ظرف 3 سنوات.

الجدول رقم (01): الاسعار المعلنة لنفط الاشارة (للنفط العربي السعودي الخفيف) خلال الفترة اوت 1970– اكتوبر 1973 (فوب راس تنورة).

الفترة	1970	1971		1972		1973	
	اوت	فيفري	جوان	جانفي	جانفي	أفريل	اكتوبر
السعر	1.8	2.18	2.285	2.479	2.591	2.742	3.011

المصدر: علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 38، العدد 141، ربيع 2012.

ب– **الصدمة البترولية الاولى (1973–1979):** ادت التطورات السابقة الى انتهاء عصر الطاقة الرخيصة وترجيح كفة السوق لصالح الدول المنتجة وتحول السوق من سوق للمشتري الى سوق للبائع، فيه يتدخل المنتجين في صياغة قرارات الانتاج. في اعقاب قيام بعض الدول بتأميم مصالح الشركات البترولية فيها، دعيت الشركات مجددا لمفاوضات تستهدف تعديل اتفاقية طهران للتكيف مع التطورات الجديدة (تغير موازين القوى)[17]، الا ان رفض الشركات دفع دول الاوبك، في اجتماعها بالكويت 16 اكتوبر 1973، لاتخاذ قرارها التاريخي بتسعير البترول المستخرج من اراضيها من جانب واحد اضافة لقرار الدول العربية النفطية بقطع الامدادات عن امريكا وهولاندا اللتان ساندتا اسرائيل خلال حرب اكتوبر1973[18]. لقد كانت حرب اكتوبر القطرة التي افاضت الكاس، الا ان الاسباب الحقيقية للازمة كانت هي العوامل التي ظهرت في بداية السبعينات وسببت الخلل بين العرض والطلب، اضافة الى المساعي المستمرة للدول المنتجة للسيطرة على ثرواتها النفطية وتسخيرها في خدمة التنمية[19].

لقد احدث قرار اوبك التاريخي في اكتوبر 1973 برفع سعر نفط الاشارة (العربي الخفيف) من جانب واحد بنسبة 70% الى 5.176 دولار ثم 11.651 في نهاية 1973 ازمة طاقة هزت الاقتصاد العالمي، فبالإضافة الى انقطاع الامدادات جاءت الصدمة في فترة كانت الاقتصادات الصناعية تعاني من ركود تضخمي طويل ظهرت بوادره في ستينات القرن الماضي[20].

ترتب على ارتفاع اسعار النفط عدة آثار اقتصادية مست كلا من الدول المنتجة والمستهلكة، فبالنسبة للدول المنتجة فقد حصلت على فوائض مالية غير مسبوقة وغير متوقعة تجاوزت قدرة استيعاب اقتصاداتها اثرت لاحقا على نمط تخصيص الايرادات، فاتجهت بعض الدول (دول الخليج العربي) الى الرفع من انفاقها الجاري والانمائي، فيما تبنت بعض الدول (الجزائر، العراق، ليبيا) برامج استثمارية جد طموحة، وعليه اصبحت التنمية شديدة الصلة بالعوائد البترولية[21]. ومن بين اهم البرامج التي سعت من خلالها هذه الدول الى الرفع من رفاهية مواطنيها وتحقيق اقلاع اقتصادي شامل هي دعم استهلاك الطاقة الذي استهدف المنتجين فيما اطلق عليه دعم الانتاج ودعم المستهلكين ما انعكس سلبا على الاقتصادات القومية، حيث تزايدت اعباء ماليتها العامة وارتفع الضغط على النفقات المخصصة للبنى التحتية والتعليم والصحة، فضغطت برامج دعم الطاقة على البرامج الاجتماعية، وكمحصة لذلك تراجعت العديد من المؤشرات الاجتماعية في تلك الدول الى دون المستويات العالمية[22].

بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط، وفي ظل ظروف سوق الطاقة الغير مستقرة اصبح امن الطاقة اولوية قومية لها، حيث كان الاتجاه العام الذي سلكته تلك الحكومات يصب في تبني سياسات من شانها ان تقلل الاعتماد على امدادات النفط من الخارج من خلال عقلنة الاستهلاك بفرض ضرائب مرتفعة ورفع كفاءة استخدامه بتشجيع استخدام مصادر طاقة بديلة للنفط (فحم، غاز طبيعي، طاقة نووية، مصادر طاقة متجددة) من خلال اختيار مزيج طاقوي يشكل فيه النفط نسبة متناقصة من جهة، ورفع الطاقة الانتاجية في دولها وتنويع مورديها الى دول خارج الاوبك لضمان امدادات مستقرة. وفي هذا الصدد، سنت الولايات المتحدة بعد سنة 1973 عدة قوانين ترمي الى تحقيق استقلال في الطاقة، كما اطلقت في سنة 1975 مشروع الاستقلال لإيقاف اعتمادها على نفط المنطقة العربية بحلول سنة 1980. ولتنسيق السياسات الطاقوية وتوحيد الصفوف لاسترجاع السيطرة على سوق البترول واضعاف الاوبك، بادرت الولايات المتحدة بتأسيس وكالة الطاقة الدولية[23] في سنة 1974 مقرها باريس، وتضم الدول الصناعية اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[24].

الجدول رقم (02): الاسعار المعلنة لنفط الاشارة (للنفط العربي السعودي الخفيف) خلال الفترة نوفمبر 1973-جويلية 1973 (فوب راس تنورة).

الفترة	1973	1974	1975	1976	1977	
	نوفمبر	جانفي	سبتمبر		جانفي	جويلية
السعر	5.176	11.615	11.51	11.51	12.09	12.70

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق.

ت- **الصدمة البترولية الثانية (1979-1981):** بعد من فترة من استقرار اوضاع سوق النفط، بدأت بوادر اختلال آخر في السوق تظهر مع اواخر سنة 1978، فقد اجتمعت عدة عوامل دفعت باسعار البترول الى تسجيل ارتفاعات قياسية اخرى، وهي:

- ادت الثورة الايرانية الى تراجع الانتاج الى حوالى 500-700 الف برميل يوميا مع بداية سنة 1979 وتوقف صادراتها الى مارس من نفس السنة، تبعها نشوب الحرب العراقية الايرانية في سنة 1980 والتي ادت الى انكماش الانتاج في الدولتين.وعليه، سجل سوق البترول حملة مضاربات على ارتفاع الاسعار لم تنجح تعويضات دول الخليج في احتواءها، حيث ادت تلك الاحداث الى توجه مصافي البترول لشراء البترول من السوق الفورية من الدول المنتجة نظرا لعجز الشركات البترولية عن الوفاء بالإمدادات الضرورية، وهو ما كان له اثر بليغ في زيادة الاسعار وتنامي اهمية الاسواق الفورية.

- تراجع الموارد المالية لدول اوبك، فقد تسبب ارتفاع الاسعار الفجائي بعد الصدمة البترولية الاولى في ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية والتي هي المورد الرئيسي للدول النفطية، وهو ما ادى الى تآكل القيمة الحقيقية للعوائد النفطية وانكماش الفوائض المحققة.

- فشل مشروع الاستقلال في تحقيق اكتشافات جديدة تنافسية ذات مردود تجاري بإمكانها تخفيض الاسعار المحلية[25].

وباجتماع تلك الظروف، قفز سعر النفط العربي الخفيف في الاسواق الفورية خلال سنة 1979 من 28 دولار للبرميل الى 35 دولار خلال الفترة أفريل-جوان، ثم الى 41 دولار خلال الفترة سبتمبر-نوفمبر متجاوزا السعر الرسمي (23 دولار). ولمواكبة الاسعار الفورية، فرضت الدول المنتجة عدة زيادات في الاسعار الرسمية، وقامت بالغاء بعض العقود طويلة الاجل للحصول على عوائد اكثر. وفي ظل ارتفاع الاسعار في الاسواق الفورية، انتهزت دول اوبك الاوضاع الجديدة، فقررت في اجتماعها في جوان 1979 تثبيت سعر بترول الاشارة عند 18 دولار على ان لا تتجاوز باقي الاصناف 23.5دولار، وفي اجتماع نهاية سنة 1980 تم الاتفاق على رفع سعر نفط الاشارة الحقيقي الى 32 دولار على ان لا تتعدى اسعار النفوط الاخرى 41 دولار.

الجدول رقم (03): الاسعار المعلنة لنفط الاشارة (للنفط العربي السعودي الخفيف) خلال الفترة 1978- اوت 1980 (فوب راس تنورة).

الفترة	1978	1979				1980		
		جانفي	أفريل	جويلية	نوفمبر	جانفي	فيفري	اوت
السعر	12.7	13.34	14.546	18	24	26	28	30

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق.

ث- **الصدمة العكسية (1981-1989):** عرف سوق البترول في هذه الفترة اختلالا حادا كان له الاثر البليغ في اضعاف منظمة الاوبك، وتحولها من طرف مؤثر في السوق الى طرف غير مؤثر، ويعزى ذلك الاختلال الى اجتماع عدة عوامل مع نهاية سنة 1979 مست كلا من العرض والطلب:

- في جانب العرض، ادى ارتفاع الاسعار الى تحفيز الدول المنتجة خارج اوبك على رفع انتاجها من النفط، وقد شجعها اكثر حالة التفائل التي عمت السوق بارتفاع التوقعات بمزيد من الارتفاع خلال الفترة اللاحقة، وهو ما وضع الاوبك في منافسة شديدة مع منتجين جدد يسعى كل واحد لاكتساب حصة اكبر من السوق. كذلك، حفز ارتفاع الاسعار على الاستثمار في مناطق انتاج جديدة كما رفع تنافسية مناطق اخرى كألاسكا وبحر الشمال[26]. ونتيجة لارتفاع ضغوط الشركات البترولية على الحكومة الامريكية لفتح باب الاستيراد ورفع تنافسيتها، قرر الرئيس "ريغن" إلغاء فكرة استقلال الطاقة من خلال تقييد السلطات في التدخل في تسعير النفط وترك الاسعار تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب (اقتصاد السوق) وهو ما كان له اثر ايجابي في رفع الاسعار الامريكية الى المستوى العالمي ما شجع على الاكتشاف، وتبعته في ذلك بريطانيا حين قررت رئيسة الوزراء "ثيتشر" خصخصة شركات القطاع العام وتصفية شركة النفط الوطنية البريطانية والاعتماد على قوى السوق لتحديد اسعار بترول بحر الشمال. وعليه، عرف الانتاج في مناطق خارج الاوبك منحى تصاعدي، ما اثر سلبا على حصة الاوبك من السوق التي تقلصت من حوالي 53% في سنة 1973 الى 29% في سنة 1985، في حين عرف انتاجها تراجع غير مسبوق بنسبة 46% عن سنة 1973.

- في جانب الطلب، نجحت سياسات الطاقة في الدول الصناعية في ترشيد استخدام الطاقة وخفض الطلب على بترول اوبك. افلحت حزمة التحفيزات التي اطلقتها الدول الصناعية لاستخدام مصادر طاقة جديدة (فحم، طاقة نووية) في تعويض البترول بتلك المصادر في توليد الكهرباء، كما ساعد التطور التكنلوجي في ترشيد استخدام الطاقة بنسبة 50%. وبتزامن تلك الظروف مع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، عرف الطلب على النفط تراجعا نتيجة انخفاض طلب الدول الصناعية الى 37.2% في سنة 1985.

ادت تلك الاحداث الى حدوث تخمة في عرض البترول نتج عنها تراجع اسعار البترول الى مستوى قياسي (10 دولارات) لبعض انواع البترول العربية، وانكماش حاد في العوائد المالية لدول الاوبك، وتحول السوق لصالح المشتري مجددا[27]. ولاستيعاب تلك التطورات، اتخذت الاوبك قرارا تاريخيا في اجتماعها بلندن في مارس 1983 بتخفيض اسعارها الرسمية ب 5 دولارات الى 29 دولار وتسقيف الانتاج عند 17.5 مليون برميل يوميا، تم تخفيضه لاحقا الى 16 مليون في اكتوبر 1984، مع توفير عدة تسهيلات للدول المستهلكة (البيع بالأسعار الفورية، منح حسومات سعرية، منح كميات اضافية بأسعار مخفضة، منح فترات اطول من 30 يوم لتسديد الشحنات وغيرها)، بالتزامن مع بدا العمل بطريقة واصل (CIF) تتحمل فيه الدول المنتجة جزء من تكاليف النقل. بيد ان ارتفاع اهمية الاسواق الفورية الغير مستقرة واتجاه سوق النفط لمزيد من التجزئة بتزايد عدد الاطراف الفاعلة في السوق (تزايد عدد الشركات التجارية والوسيطة اضافة الى المضاربين)، صعب من مهمة المنظمة في تسعير وتسويق نفوطها[28]. وفي سبيل التكيف مع

تراجع الطلب على نفطها وللحفاظ على حصتها المتراجعة من السوق، قامت المنظمة بتغيير استراتيجيتها بالتخلي عن الاسعار المسعرة ابتداء من سنة 1987 ومباشرة العمل بأسعار السوق كما ارادت له الدول الصناعية.

الجدول رقم (4): الاسعار المعلنة لنفط الاشارة (للنفط العربي السعودي الخفيف) خلال الفترة جانفي1970-نهاية سنة 1985 (فوب راس تنورة).

الفترة	1981		1982	1983	1985-1984
	جانفي	نوفمبر		مارس	
السعر	32	34	34	29	29

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق.

ح- **مرحلة استقرار امدادات الطاقة (1989-2004):** تميز عقد التسعينات باستقرار السوق البترولي بصفة عامة، فبنهاية الحرب الباردة زال الخطر السوفياتي الذي لطالما ارق حكومات الدول الصناعية ودول الاوبك بانقطاع الامدادات تارة، وإغراق السوق تارة اخرى. فتح تفكك الاتحاد السوفياتي للدول الأوربية آفاقا واسعة للاستثمار في دول شيوعية سابقة كروسيا ودول بحر قزوين التي تبنت الانفتاح الاقتصادي وشجعت استقبال للشركات البترولية الاجنبية التي كانت الى وقت ليس بالبعيد لا تجرئ على التفكير في الاستثمار فيها. وعلى ضوء هذه التطورات، انتهزت الدول الأوروبية حاجة تلك الدول الى الرساميل والتكنلوجيا، فبادرت الى اعلان ميثاق الطاقة الاوروبية في نهاية سنة 1991 تطور لاحقا الى اتفاقية وقعت في نهاية سنة 1994 تهدف في مضمونها الى تامين مصادر الطاقة وتوفير الامدادات النفطية من تلك المناطق لتحفيز النمو الاقتصادي. وبالموازاة مع ذلك، عرفت مصادر الطاقة الغير أحفوريه تطورا ملحوظا، حيث افلحت سياسات الطاقة في الدول الصناعية في رفع الاستهلاك من الغاز الطبيعي وتوسيع مجالات استخدامه.

ان الظروف التي سادت التسعينات ساهمت الى حد كبير في استقرار السوق، فبالاضافة الى ارتفاع مخزون الدول الصناعية الاستراتيجي من النفط، كان لارتفاع انتاج المناطق الجديدة وتوسع الطاقات الانتاجية لبعض دول اوبك اثر طيب في ازالة المخاوف من احتمال حدوث انقطاع في الامدادات، وهو ما ادى الى انخفاض اسعار البترول بما فيها الفورية، والتي حفزت على ارتفاع طلب الدول الصناعية من البترول من 44.4 مليون برميل يوميا في منتصف السبعينات الى 47.4 مليون في نهاية التسعينات. ومن جهة اخرى، ادى تراجع اسعار البترول الى تراجع جاذبية مشاريع الاكتشاف الجديدة واغلاق بعض مشاريع الطاقة البديلة عالية التكلفة والمخاطر، ما انعكس على حصة الاوبك السوقية التي ارتفعت الى نسبة 42% في نهاية التسعينات مقارنة بنسبة 29% في منتصف الثمانينات، في ظل فشل دول خارج الاوبك في الرفع من طاقتها الانتاجية بما يكفي للاستغناء عن الاوبك[29].

ج- **مرحلة التقلبات القياسية (ابتداء من سنة 2004):** في اعقاب فترة من الاستقرار النسبي في اسعار النفط، بدأت-ملامح تغيير آخر بالظهور مع بداية سنة 2004 مع تسجيل اسعار النفط ارتفاعات

قياسية بلغت ذروتها منتصف سنة 2008 لتقارب 147 دولار للبرميل في بورصة نيويورك (نايمكس)، لتنخفض وتتارجح بين 60 و80 دولار ابتداء من صيف 2009[30]، ويعزى هذا الارتفاع القياسي الى ارتفاع واردات الاسواق الآسيوية من النفط من 16.3 مليون برميل يوميا (37.4% من الواردات العالمية) في سنة 2002 الى 25.2 مليون في سنة 2010 (47.1% من الواردات العالمية)، بينما سجل الاستهلاك العالمي من البترول ارتفاعا من 82.26 مليون برميل في 2004 الى 85 مليون في 2007[31]. ان التغيرات التي عرفتها العلاقات الدولية ببروز الصين ودول جنوب آسيا الناشئة كقوى اقتصادية يعول عليها ان تقود قاطرة النمو في العالم هو ما جعل خريطة الطلب على النفط تتغير، بحيث ادى طلب هذه الدول المرتفع والمتواصل على النفط ابتداء من سنة 2000 الى تعويض تراجع طلب الدول الصناعية، حيث استحوذت الصين لوحدها على 56% من اجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-2010[32].

ساعدت العوامل البيئية والجيوسياسية في تأجيج المضاربة في الاسواق النفطية، ابتداء من انهيار برج التجارة العالمي في سبتمبر 2001ومرورا بالاضطرابات في الشرق الاوسط (حرب العراق والملف النووي الايراني) وفنزويلا، وتوتر العلاقات الروسية الغربية بعد الحرب على جورجيا، اضافة الى اعصار كاترينا في سنة 2005 وصولا الى انقطاع امدادات ليبيا في سنة 2011، كل تلك الاحداث رفعت من حدة المخاوف بشان امن الامدادات والطاقة[33]. اضافة الى الظروف الامنية الدولية، كان لانخفاض الدولار دورا مباشرا (قصير الاجل) في تاجيج حدة المضاربات في اسواق النفط الآجلة ورفع الطلب على النفط، الامر الذي اسهم في رفع الاسعار، فانخفاض الدولار يجعل من النفط المقيم به ارخص اذا ما قورن بباقي الاستثمارات المقيمة بالعملات الاجنبية، كما ان انخفاض الدولار يليه عادة انخفاض في اسعار الفائدة ما يجعل من الاستثمارات المرتبطة باسعار الفائدة كالسندات اقل جاذبية. كذلك، كان لانخفاض الدولار اثر غير مباشر (طويل الاجل) على اسواق النفط، نظرا لما يترتب عنه من ارتفاع الطلب على النفط في الدول التي ترتفع عملاتها مقابل الدولار، حيث يصبح النفط ارخص ما يعجل برفع الطلب عليه والتي تنعكس على ارتفاع الاسعار[34].

وفي مسعى منها لتهدئة المخاوف وتخفيض الاسعار، قامت الاوبك برفع وتيرة الانتاج التي اعتبرتها مرتفعة وغير معقولة ولا تخدم اي طرف، الا ان الاسعار واصلت ارتفاعها لتكشف النقاب عن قوة المضاربين ودورهم في توجيه السوق. لقد لاقت مساعي الاوبك ترحيبا من الدول الصناعية التي اعتبرتها خطوة هامة في طريق تقريب وجهات النظر، كما ساهمت الى حد كبير في تغيير طبيعة العلاقات بين المنظمة ووكالة الطاقة الدولية من المواجهة الى التعاون والتشاور وتبادل المعلومات، خاصة مع وصول كثير من الحقول في امريكا واوروبا الى مستوى الذروة، وبالتالي فان الآمال علقت على الدول الاعضاء في الشرق الاوسط لاشباع الطلب العالمي من النفط وتعويض انخفاض الطاقات الانتاجية في الحقول الاخرى، وهو ما يبقيها طرفا هاما في معادلة السوق العالمية للبترول[35].

ابتداء من منتصف سنة 2009، بدأت اسعار النفط بالتراجع مع انخفاض طلب الدول الصناعية على النفط بسبب الركود الاقتصادي عقب الازمة المالية العالمية، حيث بدا استهلاك تلك الدول بالتراجع من 50 مليون برميل في سنة 2005 الى 46 مليون في سنة 2009، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): استهلاك الدول الصناعية من النفط الخام خلال الفترة 2003-2009 (مليون ب/ي).

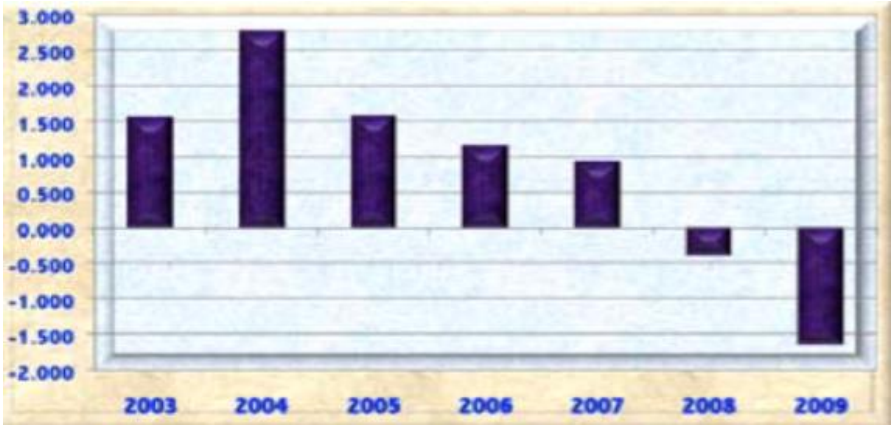

المصدر: كريستوفر آلسوب و بسام فتوح،تطورات اسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد السادس والثلاثون، العدد 135، خريف 2010.

وعليه شهدت اسعار النفوط على اختلاف انواعها انخفاضات فجائية، حيث تراجعت الى اقل من 40 دولار للبرميل في نهاية سنة 2008. ان الانخفاض المسجل في اسعار النفوط انما مرده الى عدة عوامل، فبالإضافة الى العوامل التقليدية للسوق من عرض وطلب وطاقة انتاجية فائضة وتغير المخزونات النفطية، اصبح لعوامل اخرى تأثير كبير على توجهات السوق وخاصة التطورات الجيوسياسية وحالة الاقتصاد الدولي، اضافة الى تعاظم اهمية الاسواق المستقبلية، والتي ساهمت في تشجيع انشطة المضاربات والاستثمارات التي اصبحت تتعامل مع النفط كسلعة مالية وملاذ آمن للاستثمار من طرف العديد من صناديق الاستثمار الكبرى، كما ادى الانتشار الواسع للمشتقات خلال السنوات الاخيرة الى تقلب اسعار البترول[36].

ان حالة عدم الاستقرار التي سادت اسواق النفط في ظل ادمان الدول الصناعية على النفط قد رفعت من حدة مخاوف الاخيرة بشان امن الطاقة واستقرار الاسعار والامدادات، ما حتم عليها تبني سياسات طاقوية تهدف في مضمونها الى توفير مصادر طاقة لاقتصاداتها من خلال تنويع الطاقة ومصادرها. فبالنسبة للولايات المتحدة، فقد اطلقت اداراتها الفدرالية "مبادرة الطاقة المتقدمة الامريكي" في بداية سنة 2006 تعبر فيها بصراحة عن نيتها لتخفيض اعتمادها على بترول الشرق الاوسط بنسبة 75% في آفاق 2025، وكان قد سبق مبادرة الطاقة قيام الحكومة الامريكية في سنة 2005 باصدار قانون الطاقة تهدف فيه الى زيادة انتاج انواع غير تقليدية من الطاقة بتقديم حزمة من التحفيزات الضريبية وضمان قروض.

تضمنت مبادرة الطاقة الامريكية تشجيع ابحاث الطاقة النظيفة عبر اقتراح رفع المخصصات المالية الموجهة لها بنسبة 22% وزيادة الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة. وفي خطوة لتجسيد المبادرة، سنت الحكومة الامريكية في سنة 2007 قانون "استقلال وامن الطاقة" يهدف بشكل اساسي الى رفع كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع استخدام الطاقات البديلة، واعقبها في سنة 2009 اطلاق الحكومة الجديدة سلسلة اجراءات اطلق عليها تسمية "الاقتصاد الاخضر" او الاجندة الخضراء" تهدف الى التقليل من الاعتماد على النفط بتطوير منظومة طاقوية جديدة اكثر نظافة وديمومة، حيث خصصت لها ما يناهز 60 مليار دولار. وتلى الولايات المتحدة قيام الاتحاد الاوروبي في سنة 2007 باقرار "الخطة 20/20/20" التي تتضمن حزمة اجراءات وسياسات تصب في تعزيز امن الطاقة وتخفيض الاعتماد على النفط و رفع كفاءة الطاقة، اضافة الى زيادة نصيب الطاقات البديلة من اجمالي الاستهلاك والتوسع في استخدامها. اما اليابان، فقد طبقت عدة سياسات طاقوية لعل لبرزها قانون الطاقة في سنة 2004 و"الاستراتيجيات الجديدة" في سنة 2006 التي تهدف الى تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الدعم الحكومي للطاقة النووية والاعتماد عليها في تكوين مزيج الطاقة المستخدم على حساب النفط، ورفع كفاءة الطاقة[37].

ابتداء من سنة 2010 بدات اسواق النفط تشهد تغيرات عميقة سواء تعلق الامر بالعرض او الطلب والتي كانت السبب في تراجع الاسعار بشدة والتي امتدت مفعولها لغاية الآن. ففي جانب العرض، سجلت الامدادات نموا متواصلا ليصل العرض العالمي في اكتوبر 2016 الى 100.2 مليون برميل يوميا كان نصيب دول الاوبك منها حوالي 40.8 مليون[38]، كما عرف الانتاج من المصادر الغير تقليدية[39] نموا مطردا خاصة النفط الصخري الذي ارتفع انتاجه في الولايات المتحدة الى 4.1 مليون برميل في اليوم في مقابل 4.4 مليون للنفط الخام وذلك في نهاية سنة 2014[40]. ان الزيادة الحاصلة في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة قد امتد تاثيرها على اسعار النفط عن طريق توسيع فروق الاسعار، فانخفاض الطلب الامريكي على النفط الخفيف من بعض المناطق كنيجيريا، ادى الى توجه هذه المناطق الى تسويق نفوطها في الاسواق الآسيوية وكسب حصة اضافية بمنح خصومات على الاسعار لمنافسة نفوط مناطق اخرى كالشرق الاوسط، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور حصة صادرات الشرق الاوسط وغرب افريقيا باتجاه اسواق الغرب والشرق لعامي 2005 و2012.

	2005		2012	
	اسواق الغرب	اسواق الشرق	اسواق الغرب	اسواق الشرق
الشرق الاوسط	33	67	26	74
غرب افريقيا	67	62	54	46

المصدر: علي رجب، واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 41، العدد152، 2015.

كذلك، يؤدي انخفاض الواردات الامريكية من نفوط المناطق الاخرى ومنها الدول العربية الى تراجع الطلب على نقل النفط وخاصة عبر الخطوط البحرية الطويلة، والذي ادى بدوره الى تراجع الطلب على ناقلات النفط الضخمة وانخفاض اجور الشحن البحري.

اما في جانب الطلب، فقد سجل معدل نموه تباطؤا شديدا، حيث سجل ارتفاعا طفيفا من 96 مليون برميل في اكتوبر 2015 الى 97.6 مليون في اكتوبر 2016[41]، وذلك بسبب تراجع طلب الدول الصناعية وتباطؤ الاقتصاد الصيني واتجاه الحكومة فيها الى دعم الاقتصاد القائم على الاستهلاك المحلي بدلا من التصدير. علاوة على ما سبق، كان لانتاج النفط الصخري دورا في تراجع الطلب على النفط ومنها نفط دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فاغلب مصافي التكرير في الولايات المتحدة تستخدم النفط الثقيل (منخفض الكثافة وعالي المحتوى الكبريتي) المستورد من كندا وفنزويلا والشرق الاوسط، الا ان تسارع وتيرة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والذي ينتمي الى الانواع الخفيفة (ذو كثافة اعلى ومحتوى كبريتي اقل) قد اسفر عن تخفيض واردات المصافي من النفوط الخفيفة من مناطق بحر الشمال وغرب وشمال افريقيا وزيادة الواردات من النفوط الثقيلة من كندا لمزجها من الانواع الخفيفة للمحافظة على متوسط الكثافة الامثل للنفوط المكررة لتعظيم حصيلة التكرير[42].

وكمحصلة للعوامل السابقة، سجل سوق البترول فائضا في العرض ب2.2 مليون برميل انعكس على الاسعار التي عرفت تدهورا شديدا، حيث انخفضت اسعار سلة اوبك في الاسواق الفورية من 105.45 دولار للبرميل في نهاية سنة 2013 الى 47.9 دولار مع نهاية اكتوبر 2016[43].

الشكل رقم (2): تطور صادرات واسعار سلة خامات اوبك خلال الفترة 2000-2015.

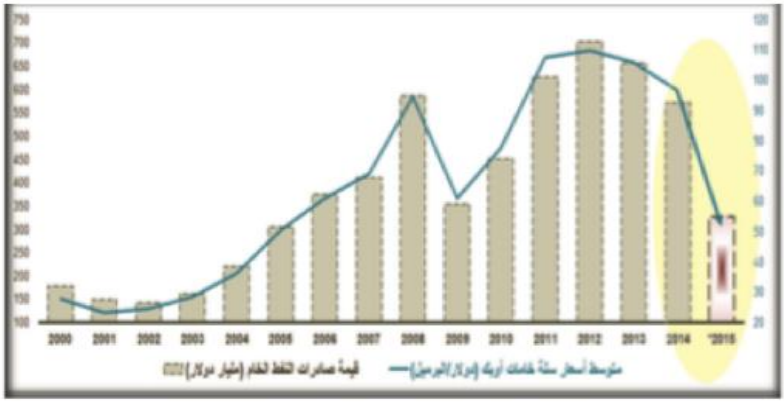

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، ملخص دراسة التطورات في اسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الاعضاء، نوفمبر 2015.

وعلى اثر انخفاض الطلب بسبب الركود الاقتصادي وسياسات الطاقة والتطور السريع في انتاج النفط الصخري في السوق الامريكية، اضافة الى تحريم القوانين الامريكية تصدير النفط الخام المنتج

محليا[44]، عرف الوضع التنافسي للمصافي الامريكية تحسنا كبيرا ادت في مجموعها الى تخفيض الواردات الامريكية من المنتجات النفطية بحوالي 1.2 مليون برميل يوميا وزيادة صادراتها[45] بحوالي 1.4 مليون برميل يوميا بين عامي 2007 و 2012، لتتحول الولايات المتحدة ابتداء من جويلية 2011، بعد اكثر من 6 عقود، الى دولة مصدرة صافية للمنتجات النفطية، حيث وصلت وارداتها من المنتجات النفطية في سنة 2012 الى 2.1 مليون برميل يوميا، في حين بلغت صادراتها 3.1 مليون برميل لتصل صادراتها الصافية الى حدود مليون برميل يوميا[46].

ان التغير الذي حصل في نمط تجارة النفط الخام نتيجة تداخل عوامل عديدة قد وضع اقتصادات المنطقة العربية ومنها الجزائر امام تحديات ومشاكل خطيرة، نظرا لما ترتب عليه من انخفاض الطلب على نفطها وبالتالي تراجع عائداتها من العملات الاجنبية وانكماش اقتصاداتها، وهو ما يفرض التحرك الجماعي في اطار منسق وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك في كافة المجالات للاستفادة من الامكانيات والموارد الاخرى المتاحة والتي تستطيع الاستغناء عن التبعية المفرطة والضارة للقطاع النفطي الريعي وللصادرات البترولية التي تشكل ما يناهز 70% من اجمالي صادرات الدول العربية و20% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية و30% من ناتج الدول النفطية منها خلال الفترة الممتدة من سبعينات القرن الماضي الى سنة 2008[47]، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور اسعار النفط (سلة اوبك) والناتج المحلي الاجمالي والصادرات النفطية للدول العربية اعضاء الاوبك خلال الفترة 2000- 2009.

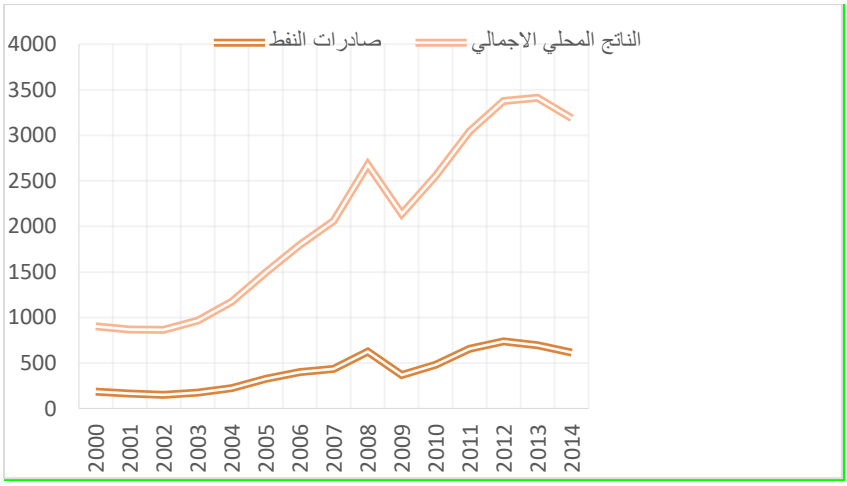

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، 2009، 2013، 2015.

2. تطور ترتيبات التكامل الاقتصادي العربي

1.2. واقع واهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك: بانتهاء الحرب العالمية الثانية وزوال صور الاستعمار الاوروبي التقليدي، اخذت طبيعة العلاقات الدولية بالتغير مع بروز موجات من التوحد الاقليمي

على اسس اقتصادية وسياسية خلافا لسابقتها التي قامت على اسس قسرية او احتكارية تصب في مصلحة طرف معين (الدول الاستعمارية). ومع ولوج العالم الثورة التكنلوجية الثالثة، تسارعت وتيرة التغييرات بتجذر ظاهرة العولمة سيماتها الاساسية تزايد اهمية قطاع الخدمات وربط مصالح دول العالم مدفوعة في ذلك بظهور ثورة المعلومات والاتصالات، وتعاظم تدويل العمليات الانتاجية وتدويل المنشآت الانتاجية والمالية، وظهور ما يعرف بالشركات العابرة للاوطان التي تسارعت عمليات الاندماج بينها معلنة عن ظهور كارتلات ولوبيات ضغط تسيطر على المعرفة التكنلوجية وتمتد فروعها الى كل انحاء العالم تربطها شبكة تبادل ضخمة (اكثر من نصف التجارة العالمية هو بين فروع الشركات العابرة للقوميات) تعمل وفق متطلبات تعظيم ربحيتها، وهو ما يطرح تحديات جمة امام الدول النامية ويعمق من عدم التكافؤ ويكرس التبعية لقوى راسمالية متقدمة (الاقليمية الجديدة). وللتعامل مع مخرجات العولمة ومجابهة اتساع نفوذ هذه الشركات، تعين على الدول رفع كفاءة عمل منشآتها الاقتصادية وفق قواعد النجاعة والتنافسية العالية من خلال السعي لتوفير الكتلة الحرجة التي تشترط توفير نطاق الحجم الامثل من اسواق واسعة وحجم مبيعات كبير خاصة بالنسبة للسلع ذات المحتوى المعرفي والتكنلوجي العالي التي تحتاج الى راس مال كبير وكفاءات عالية التاهيل وموارد مالية تنفق على البحث والتطوير. وبالتالي، فعلى الدول التي لا تستطيع توفير الكتلة الحرجة بمفردها ان تسعى الى الدخول في ترتيبات تفضي الى تكتل اقليمي[48].

- واذا كانت الدول المتقدمة، وبالاخص الدول الاوروبية الراسمالية، قد استهدفت من تكتلها الاقليمي رفع العقبات التي تقف عائقا امام تحرير التبادل الاقليمي بما يؤدي الى تعظيم المنافع من انسياب التجارة والمدفوعات الخارجية واشاعة السلام والرفاهية وازالة كل ما من شانه ان يخلق صراعات وحروب تجارية وعسكرية، بالاضافة الى دوافع سياسية، فان الامر يختلف نسبيا بالنسبة للدول النامية التي خضعت جهودها لاقامة تكاملات اقليمية الى دافع تحسين اداء اقتصاداتها وتدعيم جهودها التنموية وتعظيم النفع من خلال تكثيف ما هو قائم من روابط بينية[49] وازالة كافة القيود امام انسياب التجارة بما يقود الى بلوغ الكتلة الحرجة التي تسمح باقامة كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على المنافسة وتنويع الانتاج بطريقة فعالة تغني عن الاعتماد على الخارج، ما يحمي دول التكامل من التقلبات ويخفف من تأثيرات السياسات الاجنبية[50]، اضافة الى الحد من الصراعات الاقليمية وما تسببه من خسائر تعود على الجميع، الامر الذي يساهم في اشاعة السلام والاستقرار في منطقة التكامل ويوفر العوامل الملائمة لتسريع معدلات النمو ويرفع من مستوى رفاهية مواطنيها[51].

اما الدول العربية، فلم تبتعد اهداف تكاملها الاقليمي عن اهداف باقي تكتلات الدول النامية، حيث اكدت المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي[52] على اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في المنطقة العربية وتحسين مستوى معيشة شعوبها. لقد رات الدول الموقعة ان السبيل لبلوغ ذلك لا يتحقق الا بتكثيف التعاون بين الدول المتعاقدة بينها للنهوض باقتصاداتها واستثمار مرافقها الطبيعية

وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وعقد اتفاقيات وفق ما تقتضيه الاحوال. ولتحقيق ذلك، اكدت المعاهدة في مادتها الثامنة على انشاء مجلس اقتصادي يتألف من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية او من يمثلونهم عند الضرورة، حيث يكون المجلس بمثابة المستشار الاقتصادي للدول الموقعة يتولى تقديم اقتراحات لحكوماتها تكفل تحقيق الاهداف المذكورة في المادة السابعة[53]. وقد سبق قيام المجلس الاقتصادي تقدم اللجنة الاقتصادية والمالية، التي تأسست في اوت 1945، بمجموعة توصيات اقتصادية هامة مست جميع المجالات التي من شانها ان تخدم اهداف التكامل الاقتصادي العربي، وهي:

- ✓ توجيه الدول العربية لتبادل الفائض من منتجاتها الزراعية والصناعية.
- ✓ تعزيز التعاون بين الدول العربية للحصول على المواد الاولية.
- ✓ تسهيل طرق المواصلات بين الدول العربية.
- ✓ تنسيق السياسات والنظم الجمركية.
- ✓ تنسيق التشريعات التجارية والصناعية والمالية.
- ✓ تنسيق اسس العملة النقدية.
- ✓ انشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة بين الدول العربية.
- ✓ تبادل الاحصائيات والبيانات التجارية والاقتصادية وتوحيد اسسها.

2.2.تطور مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك:

أ- **بداية التعاون المشترك:** يعد مشروع التكامل والاندماج العربي من بين اقدم محاولات التكامل الاقليمي، فقد سبقت الدول الاوروبية نفسها بسنوات، فالبدايات الاولى للتعاون الاقتصادي المشترك ترجع الى اكتوبر 1943 عندما عقدت سوريا ولبنان اتفاقية اتحاد جمركي لاقامة منطقة جمركية اعقبها تأسيس مجلس اعلى للمصالح المشترك لإدارة شؤون الاتحاد الجمركي. لقد كانت للتجربة السورية اللبنانية، رغم فشلها والتخلي عنها في بداية 1950، دورا هاما في دفع العمل الاقتصادي المشترك الحديث نظرا للدروس المستخلصة منها التي جاءت بعدة مقترحات من الدولتين لتطوير العمل العربي المشترك الى اقامة تكامل اقتصادي.

اعتمدت الدول العربية منذ بداية عملها المشترك على اسلوب اللجان التابعة لجامعة الدول العربية[54] والتي اوكلت لها مهمة دراسة القضايا والمشاريع التي تتبع اختصاصها لتعرض نتائج الدراسة في شكل اتفاقيات على الدول للمصادقة عليها. وفي هذا الصدد، تقدمت اللجنة الاقتصادية والمالية المختصة بقضايا التكامل الاقتصادي بجملة توصيات، الا ان عدم اقتناع الدول العربية بالدخول في عمل اقتصادي مشترك اضافة الى غياب آلية لتنفيذها قد حال دون تنفيذها.

وعلى اثر احتلال فلسطين بدى للدول العربية ضرورة الاهتمام اكثر بالقضايا الاقتصادية، وادركت بوضوح الارتباط بين القضايا الامنية والسياسية والشؤون المالية والاقتصادية التي سبق تضمينها في معاهدة

الدفاع المشترك، حيث تقدمت لبنان بمشروع انشاء المجلس الاقتصادي الذي تم قبوله والموافقه عليه[55]. واسترشادا بتوصيات اللجنة الاقتصادية والمالية، عقد وزراء الاقتصاد والمال مؤتمرهم الاول في بيروت في منتصف سنة 1953 تم فيه تداول قضايا اقتصادية متنوعة، فتم وضع اسس اتفاقيات لتحرير انتقال السلع والاموال والافراد كما اقترح، بتأثير من لبنان، انشاء مؤسسة مالية مشتركة تتكفل بتوجيه موارد الدول العربية لأغراض الانماء الاقتصادي. لقد كان المؤتمر اللبنة الاولى للعمل الاقتصادي المشترك نظرا لمواضيعه الهامة التي تجاوزت المفهوم الوطني الضيق الى مفهوم اقليمي اكثر اتساعا يستوعب آمال قطاعات واسعة من الشعوب العربية في تأسيس منطقة تكاملية عربية قادرة على التصدي للتهديدات الخارجية. ومنذ البداية بدى واضحا اعتماد الدول العربية في تكاملها الاقتصادي على المنهج التعاملي الذي يتجنب التعقيدات والمشاكل التي تثار عند مطالبة الدول بالتنازل عن سيادتها لصالح سلطة اتحادية اعلى، الامر الذي يهدد مسيرة التكامل والاندماج بالفشل ويهدم ما تم بناءه سابقا.

ب- **اتفاقيات التفضيل التجاري والترانزيت والمدفوعات:** بعد عقد من قيام جامعة الدول العربية، كانت فيه جهود التعاون منحصرة في اطر ضيقة في شكل تقديم توصيات سواء من اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجامعة او من مؤتمر الاقتصاد والمال تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك، جاءت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لتثري وتوسع مجال العمل الاقتصادي المشترك ولتكون البداية الفعلية للتكامل الاقتصادي العربي واول مراحل الوحدة الاقتصادية.

- **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية:** اقرها مجلس الجامعة في 7 سبتمبر 1953[56]، وتنص على اعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتخفيضها على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25% شريطة ان تكون عربية المنشئ. ادت كثرة تحفظات الدول فيما يخص بعض النقاط كالإغراق واثر التخفيضات على التنمية الى ترخيص مجلس الجامعة، في ديسمبر 1960، للدول الاعضاء باتخاذ كل الاجراءات الكفيلة برفع التحفظات ما ادى الى انحراف الاتفاقية عن اهدافها وتعثرها في حدود تخفيضات جمركية جزئية لم ترقى الى الدخول في مراحل تكاملية لاحقة من منطقة تجارة حرة ثم وحدة اقتصادية عربية،[57] وبالتالي بقي اثر الاتفاقية محدود، فالخلافات السياسية قد القت بضلالها على حركة البضائع التي كثيرا ما تعرضت للتوقف تبعا للمزاج السياسي للدول[58]. ولتجاوز تعثر الاتفاقية قام المجلس في فيفري 1981 بإقرار اتفاقية للتبادل التجاري واجبة التطبيق في بداية سنة 1983، الا انها هي الاخرى عرفت نفس المصير و تعثرت.[59]
- **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية:** في اطار السعي لتخفيض الحواجز امام التبادل التجاري بما يسهل تنميته، صادق مجلس الجامعة في 7 سبتمبر 1953 على اتفاقية لتسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المترتبة عن تبادل السلع والخدمات المحددة في قائمة مرفقة. تتضمن الاتفاقية قائمة واسعة من اشكال المدفوعات، فهي تتعدى قيمة وتكاليف

شحن وتامين المعاملات المنظورة الى المعاملات الغير منظورة الجارية من ارباح وعائدات رؤوس الاموال المستثمرة في الدول الاطراف ونفقات اقامة الطلاب ودراستهم ونفقات البعثات الدبلوماسية والمبالغ المترتبة على براءات الاختراع وخدمات النقل والمواصلات والسياحة وغيرها. يكمن الدافع وراء ابرام الاتفاقية في رغبة الدول الموقعة في تحاشي لجوء احدى الدول لتقييد الاستيراد نتيجة صعوبة قد تواجهها في الحصول على عملات قابلة للتحويل لتسوية مدفوعاتها، الامر الذي يؤدي الى اعاقة التبادل التجاري ويحد من فعالية اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، بيد ان عدم وضع اساس شامل يتضمن طرق محددة لتسوية المدفوعات الجارية هو ما حد من فعالية الاتفاقية.

- **اتفاقية باتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية:** بعد مناشدات عديدة، نجح المجلس في 25 جانفي 1956 في وضع اساس لانشاء منطقة حرة باقرار الدول اتفاقية تتضمن جدول موحد للتعريفة الجمركية، حيث تم تبنيد السلع الواردة في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري كما بوبت التعريفات الجمركية في الدول العربية[60].

ت- **السوق المشتركة:** اقر المجلس الاقتصادي في 3 جوان 1957 مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وقد عرف المشروع تعثرات في بدايته مع معارضة بعض الدول لبعض بنود الاتفاقية وابداء دول اخرى تحفضات، الا ان المجلس الاقتصادي قد واصل مطالباته للدول بالاسراع بابرام مشروع الاتفاقية وتنفيذها في ظل تصاعد التحديات والمخاطر الخارجية مع قيام تكتلات اقتصادية وخاصة السوق الاوروبية المشتركة التي وقعت عقد اتفاق تجاري مع اسرائيل من شانه ان يزيد من منافسة الصادرات الاسرائيلية، وقد كللت جهود المجلس بتوقيع 12 دولة على الاتفاقية. وريثما تم ذلك، قرر المجلس الاقتصادي، بناء على مشروع تقدمت به سوريا، انشاء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية في منتصف سنة 1957 يتولى دراسة ما يراه ضروري من خطوات لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية واقتراح برامج تنموية مشتركة لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية بما يعزز موقع المنطقة في الاقتصاد العالمي، ثم يرفع توصياته الى المجلس الاقتصادي الذي يتخذ قرارات بالاستناد عليها[61]. وبتصديق ثلاث دول (الكويت، مصر والعراق)، دخلت اتفاقية الوحدة حيز التنفيذ في 30 افريل 1964، وعاد بالامكان عقد اول اجتماع لمجلس الوحدة في 3جوان 1964، حيث تلى ذلك تصديق باقي الدول على الاتفاقية (بلغ عددها الى غاية 30 ديسمبر 1975 خمسة عشر (15) دولة بين موقعة ومصدقة). لقد جاءت الاتفاقية (المادة الاولى) بأهداف واعدة تتضمن مختلف جوانب النشاط الاقتصادي:

- ✓ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
- ✓ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
- ✓ حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- ✓ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- ✓ حقوق التملك والايصاء والارث.

ولتحقيق هذه الاهداف الواعدة التي تخدم مباشرة الوحدة الاقتصادية الكاملة، تم الاتفاق على التدرج في تحقيق الوحدة بما يمكن الدول من الانتقال من وضعها الراهن الى حالة الوحدة بدون الاضرار بمصالحها الاساسية. ولتحقيق هدف الوحدة، نصت المادة الثانية من الاتفاقية على ان تتخذ الاطراف المتعاقدة كل الوسائل لتحقيق الآتي:

- ✓ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- ✓ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها.
- ✓ توحيد انظمة النقل والترانزيت.
- ✓ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة.
- ✓ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بما يكفل شروطا متكافئة لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن.
- ✓ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- ✓ (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدئ تكافؤ الفرص.
  (ب) تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.
- ✓ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها.
- ✓ توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.
- ✓ اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة.

ومراعاة لظروف بعض الدول التي قد لا تستطيع الوفاء بشرط التوحيد، فقد نصت آخر فقرة من المادة الثانية على امكانية اعفاءها بالقول "انه يمكن التجاوز عن مبدا التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية"[62].

ومباشرة بعد الانطلاق في عمله، اتخذ مجلس الوحدة قراره رقم 17 في 13 اوت 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة التي حددت اهدافها بأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ذاتها التي اصبحت سارية التنفيذ في اول جانفي 1964. لقد شدد المجلس في قراره على ازالة كافة الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، اضافة الى المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي بين الدول المتعاقدة، ومنع تشويه التجارة البينية بتقديم دعم لتلك السلع. وعلى خلاف القرارات السابقة، حدد القرار مراحل زمنية للوصول لإزالة الرسوم والوصول الى التحرير الكامل والتي وصلت الى 10 سنوات بالنسبة للمنتجات الصناعية تنتهي في 1974/1/1 و5 سنوات بالنسبة لباقي المنتجات تنتهي في 1969/1/1.

ولتسريع قيام سوق عربية مشتركة، اصدر المجلس قراره 378 في 19 ماي 1969 بتقليص فترة تحرير تبادل المنتجات الصناعية من كل الضرائب والرسوم مع اول سنة 1971. وبخصوص تسوية المدفوعات المتعلقة بالسلع والخدمات المتبادلة، قرر مجلس الوحدة في 6 نوفمبر 1966 تطبيق المادة 16 من قرار السوق المشتركة بانشاء اتحاد المدفوعات العربي برأسمال اسمي 15 مليون دينار عربي حسابي.[63]

رغم المجهودات المبذولة من المجلس من توصيات وقرارات لإقامة السوق المشتركة، الا ان السوق عرفت هي الاخرى تعثرا نتيجة التسرع في اصدار القرار بإقامة السوق والمرور مباشرة الى ازالة الحواجز الجمركية التي تم الاكتفاء باجراء تخفيضات فيها دون ان يسبقها تنسيق جاد بين سياسات وتشريعات الدول في الشؤون التجارية والنقدية والمالية[64]، اضافة الى ضعف القاعدة الانتاجية وغياب التنوع في الانتاج وشح العملات القابلة للتحويل[65] ما حال دون رفع القدرة التصديرية، وتشابه هيكل التجارة في الدول الاعضاء والافراط في منح الاستثناءات ما افرغ قرار السوق من محتواه وفرض على المجلس مراجعة قرار السوق العربية المشتركة بتشكيل لجنة في مارس 1983 لتطوير السوق العربية المشتركة التي قدمت عدة مقترحات لمعالجة الصعوبات التي تواجه حركة التجارة البينية[66]. وقد سبق ذلك توقيع الدول العربية في قمة عمان في سنة 1980 على ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل العربي المشترك اللتان تمثلان التزام الدول العربية بمبادئ التكامل الاقتصادي العربي وتاكيدا من جانبها على ضرورة مواجهة التحديات الاقليمية من خلال مواصلة السير على درب الوحدة الاقتصادية العربية، والاعتماد على الذات لتسريع وتيرة التنمية الشاملة. وفي نفس القمة، تم اقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي اوجبت تقديم ضمانات التامين على الاموال المستثمرة وتسهيلات تنقل للمستثمرين والعمال واسرهم[67].

ح- **منطقة التجارة الحرة:** رغم الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقيات السابقة املا في تحقيق التكامل الاقتصادي بالاعتماد على المدخل التجاري، غير ان التجارة البينية لم تتعدى 9.7% من اجمالي التجارة الكلية العربية مع نهاية سنة 2004، ما استدعى من مؤسسات التكامل العربي القائمة البحث عن استراتيجيات بديلة قادرة على خلق وتنشيط التجارة البينية كمدخل لتنشيط الآلة الانتاجية العربية وتحفيز الاستثمارات البينية[68]. وتحت تاثير تسارع الاحداث الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية في أفريل 1995 التي اجازت اقامة مناطق حرة للتجارة واتحادات جمركية، دعى كلا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الى قيام منطقة تجارية حرة كبرى تضم كل الدول العربية.

اتضح من قيام منظمة التجارة العالمية ان نصوص اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري اصبحت لا تتوافق مع اتفاقية الجات (المادة 24) التي تجيز اقامة مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وتاكد على ربط اية ترتيبات تفضيلية بمبدا الدولة الاولى بالرعاية، وهو ما استدعى تدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدعوة لمراجعة الاتفاقية، ثم لاحقا دعوة الدول العربية في دورته 57 في 4 مارس 1996 بتفعيل الاتفاقية في نسختها المعدلة بهدف اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية

وتتماشى مع ظروف واحتياجات الدول العربية وتتماشى مع قوانين منظمة التجارة العالمية. وعلى اثر تعثر مفاوضات السلام وتعرض المنطقة العربية لتحديات خطيرة، كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال القمة العربية الغير عادية في 23 جوان 1996 باتخاذ ما يلزم للإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق برنامج وجدول زمني يتفق عليه لاحقا، وبذلك باشر المجلس مهمته الجديدة وقام بوضع برنامج لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تقود الى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، حيث تم اعتماد التدرج في تحرير كافة السلع والخدمات المتبادلة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة وصولا الى التحرير الكامل خلال 10 سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 2007 تم تخفيضها لاحقا الى نهاية سنة 2005، حيث يمكن ان تخضع لاستثناءات لأسباب قاهرة كحدوث اختلال في ميزان المدفوعات او احتمال تضرر الصناعات الناشئة، كما دوعيت المنظمات العربية المختصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة للانسجام مع الهدف الجديد والطموح بتعديل نظمها ومهامها[69].

وعلى صعيد التعاون النقدي، كانت الارادة تحدوا الدول العربية لتدعيم العمل الاقتصادي المشترك بتعزيز التعاون النقدي ينتهي بإقامة عملة عربية موحدة واقامة مؤسسة مالية اقليمية قادرة على تمويل برامج التنمية فيها اسوة بصندوق النقد الدولي، خاصة وان شح الموارد المالية لطالما ارق العديد من حكومات الدول العربية وكان وراء تأجيل عدد من البرامج المشتركة وتجميد كثير من القرارات الاقليمية الهامة.

عقب الصدمة البترولية الاولى وما نتج عنها من تراكم موارد مالية لدى الدول العربية البترولية، اخذ التعاون النقدي في البداية شكل معونات مالية للدول الاقل نموا ولتلك المواجهة لإسرائيل، غير ان كثير من تلك المعونات قد ضاعت وانفقت في الاستيراد من الدول الصناعية عوضا عن استخدامها في بناء قدرات انتاجية بما يخدم مشروع الوحدة، وقد زاد الامر سوءا ارتباط المعونات العربية بالتقلبات التي تطرأ في اسعار البترول، حيث ارتفعت المعونات خلال الفترة 1970-1975 من 2.19 الى 5.49 مليار دولار، فيما انخفضت خلال السنوات التي تراجعت فيها الاسعار. وفي اعقاب انهيار النظام النقدي الدولي في سنة 1971 وما ترتب عليه من تقلبات حادة في اسعار الصرف والاسواق الدولية، اتجه العمل النقدي المشترك نحو تعميق العمل الاقتصادي الجاري بالسعي لتحقيق تكامل نقدي يدرئ انعكاسات اضطرابات الاسواق الدولية عن المنطقة العربية، حيث اوكلت هذه المهمة الى صندوق النقد العربي. غير ان ادراك الدول العربية لصعوبة اصدار عملة نقدية عربية، دفع مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الى مراجعة حساباته، فقد راى ان الارشد هو اقامة صندوق نقد عربي يتولى امور التكامل النقدي ويضع سياسات تعاون نقدي عربي تعزز خطى التكامل الاقتصادي العربي وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء، بما ينتج عنه قيام العملة الموحدة، كما اوكل الى الصندوق مهمة تصحيح اختلال موازين مدفوعات الدول الاعضاء وتحقيق استقرار عملاتهم وتسوية المدفوعات الجارية وتطوير اسواق المال العربية وتقديم المشورة بخصوص سياسات التوظيف الامثل للفوائض المالية. ولتحقيق اهدافه، يعمل الصندوق على تقديم المعونات الفنية

والقروض والتسهيلات التي تناسب ظروف الدول الاعضاء الاقتصادية، ويساهم في تنسيق سياساتهم النقدية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والنقدية اضافة الى ادارة اموال تعهد بها اليه احدى الدول الاعضاء اسوة بصندوق النقد الدولي، وهو ما يصب في مصلحة كافة الدول العربية سواء البترولية التي تسعى لتوظيف فوائضها المالية او الغير بترولية التي تبحث عن مصدر تمويل اضافي لسد عجز ميزان مدفوعاتها.

في 27 أفريل 1977، قرر المجلس الاقتصادي اطلاق صندوق النقد العربي بعد مصادقة محافظي البنوك المركزية العربية على اتفاقيته، والذي باشر اعماله في 21 ماي 1977 من ابو ضبي. اوكلت للصندوق مهام عديدة بعضها يحاكي صندوق النقد الدولي واخرى ذات طابع تكاملي، وكان قد سبق قيام صندوق النقد العربي تقديم عدة مقترحات (المؤتمر الاول لوزراء الاقتصاد والمال 1953) بإنشاء مؤسسة مالية للإنماء الاقتصادي. والى جانب الصندوق، قرر المجلس الاقتصادي في 20 جانفي 1956 انشاء المؤسسة المالية للإنماء الاقتصادي، تساهم كل الدول العربية في رأسمالها، حيث تستهدف المؤسسة (حسب المادة الثانية من اتفاقية المؤسسة) التنمية الاقتصادية في الدول العربية بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والافراد عن طريق توفير التمويل اللازم، سواء بتقديم قروض او ضمان قروضها او المساهمة فيها او اعداد الدراسات الفنية المتعلقة بها مع اشتراط ضمان الحكومات لها. بيد ان التراخي في تنفيذ قرارات الاتفاقية وحداثة الخبرة العربية في هذا المجال قد حال دون تنفيذ اتفاقية المؤسسة.

في محاولة لإحياء فكرة المؤسسة المالية لمواجهة خسائر حرب 1967 اسوة بالبنك العالمي للإنشاء والتعمير، اقر المجلس الاقتصادي في 16 ماي 1968 اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف الى تقديم قروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة لتمويل مشاريع استثمارية. ولتحقيق النجاعة في مهامه، يفضل الصندوق في اقراضه المشاريع الحيوية التي تخدم التكامل الاقتصادي والمشروعات العربية المشتركة، فاغلب قروضه قد ذهبت لمشاريع البنية الاساسية الى جانب تقديم معونات فنية في مختلف مجالات التنمية بما يساهم في توظيف افضل للأموال العامة والخاصة. وخلافا للمؤسسة السابقة، منع الصندوق من المشاركة في المشاريع وسمح له باللجوء الى الاسواق الخارجية لتعزيز قدراته الاقراضية.

لم يتوقف التعاون النقدي المشترك على الصعيد الاقليمي فقط، فقد بادرت الدول العربية النفطية الى استغلال العائدات النفطية في توطيد علاقتها بباقي الدول العربية بإطلاق صناديق تنموية وطنية توجه لتمويل المشروعات التنموية العربية وغير العربية بإمدادها بالقروض المناسبة، ومن ابرز الصناديق في هذا المجال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق ابو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي (1971/7/15)، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1974/6/6)، الصندوق السعودي للتنمية (1974/9/1)، المصرف العربي الليبي الخارجي (1972).

إضافة الى الصناديق العربية، اوجدت مؤسسات تمويل ذات اهداف اقليمية تستفيد من خدماتها الدول العربية نظير المساهمة فيها على غرار البنك العربي للتنمية في افريقيا (1973/12/5)، البنك

الاسلامي للتنمية (1973) وصندوق الاوبك للتنمية الدولية (1976) التي انشات لتوظيف العوائد النفطية المتحققة من ارتفاع اسعار البترول في مشاريع انتاجية (قروض ومساهمات) وفي تمويل التجارة الخارجية خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لأهمية عنصر الامان في تشجيع الاستثمارات، وافق مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي على اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أفريل 1974. تقوم المؤسسة بتامين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناتجة عن المخاطر الغير تجارية (المصادرة، التأميم، الاستيلاء الاجباري، تقييد تحويلات الاستثمارات والارباح، حدوث اضطرابات اهلية او عسكرية) في المنطقة العربية، كما تصدر المؤسسة تقريرها السنوي (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية) لتعريف المستثمرين بأوضاع وامكانيات الاستثمار في الدول العربية.

وفيما يخص ادوات التعاون الاقتصادي المشترك، فمنذ البداية (مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب 1953) تم تبني المشروعات المشتركة في مجالات الانشطة الانتاجية والخدمية على اسس اقتصادية لاستغلال افضل للموارد الطبيعية في الدول العربية بما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ويقوي اواصر التعاون والتنسيق المشترك[70]. في الواقع، لم يكن الهدف هو المشروعات المشتركة بحد ذاتها، بل تم الاعتماد عليها كأداة لتيسير عملية التكامل الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات التي تخدم التكامل الاقليمي بما يعزز التشابك بين الدول العربية ويقوي النزعة الجماعية نحو التكامل. وفي هذا السياق، تم انشاء عدة مشاريع مشتركة عامة وخاصة ومختلطة، ثنائية ومتعددة الاطراف بمبادرة من مجالس ومؤسسات التكامل (المجلس الاقتصادي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط وغيرها) بتمويل من المؤسسات المالية التكاملية وصناديق التنمية العربية[71]. ويوضح الجدول التالي عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم انشاءها حتى منتصف الثمانينات:

الجدول رقم (9) عدد المشروعات العربية المشتركة ونصيبها من رؤوس الاموال.

القطاعات	عدد المشروعات المشتركة	النسبة	النصيب من رؤوس الاموال (بالمئة)
التمويل (شركات الاستثمار والتامين والمصارف)	97	33	46.6
صناعة تحويلية	86	29.3	14.5

صناعة استراتيجية	8	2.7	11.8
الزراعة	13	4.4	5.8
اخرى (البناء والنقل والسياحة والفنادق)	90	30.6	22.3
المجموع	294	100	

المصدر:نفس مصدر الجدول السابق.

3. دور مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي في تنمية الاقتصادات العربية

لقد ظل دعم النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل للدول العربية منذ نيلها استقلالها، حيث استدعى تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انحراف الهيكل الانتاجي وتركزه في نشاط واحد او عدد يسير من الانشطة الاولية وتشابهه في الدول العربية اضافة الى انتشار العولمة واتجاه سوق النفط الى غير صالح الدول العربية، تحرك هذه الاخيرة بتثمين اجهزة ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك والعمل على استثمار الموارد الكبيرة المتاحة بما فيها راس المال العربي بما يصب في مزيد من التطور الاقتصادي في اطار تنمية مستقلة قائمة على الاعتماد الجماعي على النفس والاستفادة الجماعية من الامكانات العربية المتاحة على نحو اقتصادي امثل. وفيما يلي سنحاول عرض اهم الانجازات التي حققتها اجهزة ومؤسسات التكامل الاقتصادي العربي المنبثقة عن الاتفاقيات والمواثيق الموقعة.

1.3. التجارة البينية: تطبيقا للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، عرفت التجارة البينية تطورات متفاعلة في ذلك مع الظروف المحلية والدولية، حيث سجلت التجارة البينية في اول سنة تطبيق (1998) انخفاضا سالكة في ذلك نفس مسار التجارة الخارجية للدول العربية خصوصا والتجارة العالمية عموما نتيجة الاضطرابات التي عمت الاسواق الدولية وتراجع اسعار النفط على اثر الازمة الآسيوية، الا ان الملاحظ هو تراجع التجارة البينية بنسبة تقل كثيرا عن تلك التي سجلتها التجارة العربية والعالمية ما ساهم في ارتفاع اهمية التجارة البينية الى اجمالي التجارة الخارجية من 8.98% في سنة 1997 الى 9.17% في سنة 1998، وهو في ذلك يحسب للدول العربية التي لم تتاثر تجارتها البينية كثيرا بالازمة الدولية. ونتيجة للتحفيزات المقدمة بتقديم تخفيضات تدريجية على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، عرفت التجارة البينية ارتفاع معتبرا ومستمرا بوتيرة مستقرة نسبيا من 13.2 مليار دولار في المتوسط في سنة 1998 الى 42,7 مليار دولار مع نهاية سنة 2005، وهي السنة التي توصلت فيها الدول الاعضاء في المنطقة الى اعفاء كافة السلع ذات المنشا العربي من كافة الرسوم والضرائب الجمركية عملا بنصوص

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فيما شهدت حصة هذه التجارة من التجارة الاجمالية ارتفاعا متواصلا بلغ 10.5% مع نهاية سنة 2005 بعدما ظل يراوح حدود 8% خلال سنوات سبقت اقامة المنطقة.

بحلول عام 2006، استمرت التجارة البينية في الارتفاع من 54.2 مليار دولار الى 92.6 مليار دولار في سنة 2008، الا ان ارهاصات الازمة المالية العالمية قد القت بضلالها على التجارة البينية متسببة في تراجع التجارة البينية الى 73.6 مليار دولار في سنة 2009 لتعود الى الانتعاش والنمو الى 121.9 مليار دولار مع نهاية سنة 2014. وبرغم الازمة الاقتصادية التي ضربت اعرق الاقتصادات العالمية، الا ان حصة التجارة البينية من التجارة الاجمالية العربية قد استمرت في الارتفاع لتبلغ 11.8% مع نهاية سنة 2014، ويرجع الفضل في ذلك الى ارتفاع وتيرة نمو التجارة البينية باسرع من التجارة الكلية نتيجة الاعفاءات الجمركية والمقدمة والتي فتحت المجال للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الدول العربية.

وبالنسبة لاهمية التجارة البينية على صعيد الدول، تساهم الصادرات البينية لاحدى عشر دولة عربية بحصص تفوق متوسط حصة التجارة البينية في التجارة الاجمالية العربية حيث تراوحت هذه الحصص في سنة 2014 بين 10.6 بالنسبة لليمن و12.6% للسعودية و52.4% للبنان، فيما بلغت اقصاها 92.6% للصومال.

الجدول رقم (10): تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة 1997-2014 (بمليار دولار).

السنة	الصادرات البينية (فوب)	حصة التجارة البينية من التجارة الإجمالية	التجارة البينية العربية
1997	14.7	8.6	13.35
2000	16.1	8.59	15.9
2001	17.9	8.96	17.65
2003	25.4	9.43	23.8
2004	35.7	9.74	32.9
2005	43.8	10.55	42.7
2006	57.5	10.95	54.2
2007	70.6	10.4	67.6
2008	95.8	10.3	92.6
2009	78	11	73.6
2010	97.4	11.85	90.6
2011	103.9	11.15	102
2012	111	11	110.7
2013	114.7	11.15	115.7
2014	121.8	11.8	121.9

الواردات البينية (سيف)	12.4	15.7	17.4	22.2	30	41.6	51	64.7	89.2	69.2	83.7	100.1	110.5	116.6	122.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

وعن تركيبة التجارة البينية، فلا زال التركز الجغرافي يهيمن على المبادلات التجارية العربية البينية، فجزء كبير منها لازال يتم بين دول متقاربة جغرافيا، اما الهيكل السلعي فقد عرف مع نهاية سنة 2014 ارتفاع مساهمة بعض السلع كالمنتجات الزراعية والمصنوعات، صاحبة اكبر حصة في التجارة البينية بنسبة 22.1 و50.7% على التوالي، فيما سجلت حصة الوقود والمعادن انخفاضا في اهميتها النسبية الى 21.5% بفعل تراجع الاسعار العالمية للبترول، وذلك على خلاف هيكل التجارة الخارجية للدول العربية الذي يشهد تركز سلعي شديد لصالح الوقود والمعادن (69.6%). وتجدر الملاحظة ان واردات الدول العربية تتكون في اغلبها من المصنوعات (60.8%) والسلع الزراعية (20.8%) وهو ما يفتح آفاقا واسعة لرفع انتاج هذه السلع وزيادة التجارة البينية منها بما يخفف من تبعية المنطقة للخارج ويخلصها من الاختلال القائم في هيكل الصادرات الخارجية[72].

الشكل رقم (4): هيكل التجارة الخارجية للدول العربية في سنة 2014.

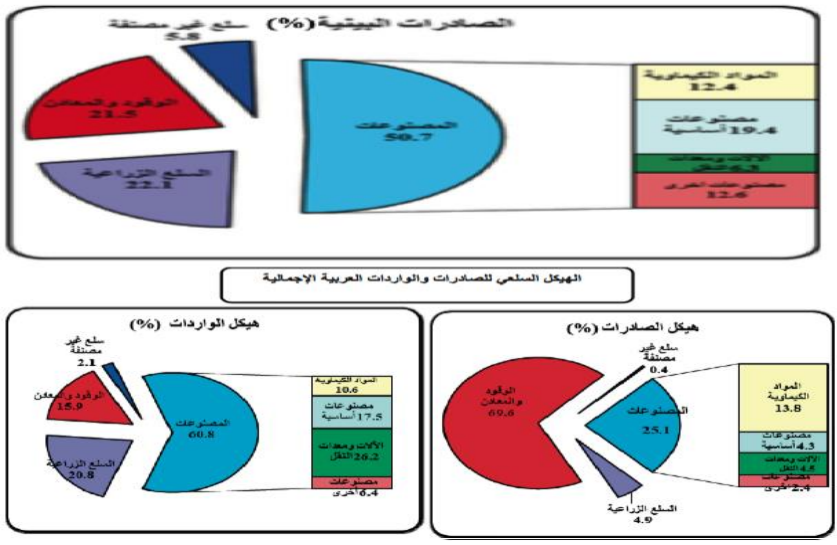

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

يرجع الفضل في نمو التجارة البينية الى جهود عدة اجهزة ومؤسسات، فبالاضافة الى قيام مجلس الوحدة بمتابعة تعهدات الدول العربية بازالة التعريفات الجمركية، ساهمت بعض مؤسسات العمل العربي المشترك على غرار صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تشجيع المبادلات التجارية البينية من خلال تقديم القروض والتسهيلات بما سمح بانسياب افضل للسلع والخدمات بين الدول العربية. ففي اطار تنمية التجارة بين الدول العربية، اصدر مجلس محافظي صندوق النقد العربي في سنة 1988 قرارا يقضي بانشاء "برنامج تمويل التجارة العربية"[73] كمؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة تتمتع بالاستقلالية تهدف الى تنمية التجارة بين الدول العربية في السلع ذات المنشا العربي والخدمات المصاحبة لها (كاجور الشحن وتكاليف التامين) وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للمصدرين والمستوردين في الدول العربية وتوفير المعلومات حول انشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية بتنظيم لقاءات بين المصدرين والمستوردين، على ان يستثنى النفط الخام والسلع المستعملة والسلع المعاد تصديرها من البرنامج. يمارس البرنامج نشاطه التمويلي من خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي يبرمها مع وكالات وطنية معتمدة تحددها الدول العربية، حيث يسمح لكل دولة ان تعين وكالة وطنية او اكثر (ارتفع عددها في نهاية سنة 2015 الى 210 وكالة منتشرة في 19 دولة) تقوم بالاقتراض من البرنامج لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها، على تتفق مع احكام النظام الاساسي للبرنامج وقواعده. عرفت خطوط الائتمان تطورا ملحوظا، حيث وصلت قيمة الطلبات التي وصلت البرنامج منذ انشاءه الى نهاية سنة 2015 الى 12.58 مليار دولار امريكي مكرسة لتمويل صفقات تجارية بقيمة 16.87 مليار دولار، وافق البرنامج على تمويل 12.15 مليار دولار (اي 72% من قيمة الصفقات الكلية)، فيما بلغت السحوبات 11.64 مليار دولار. ويوضح الشكل التالي تطور النشاط التمويلي للبرنامج خلال الفترة من سنة 1991 الى سنة 2015:

الجدول رقم (5): تطور النشاط التمويلي للبرنامج خلال الفترة 1991-2015.

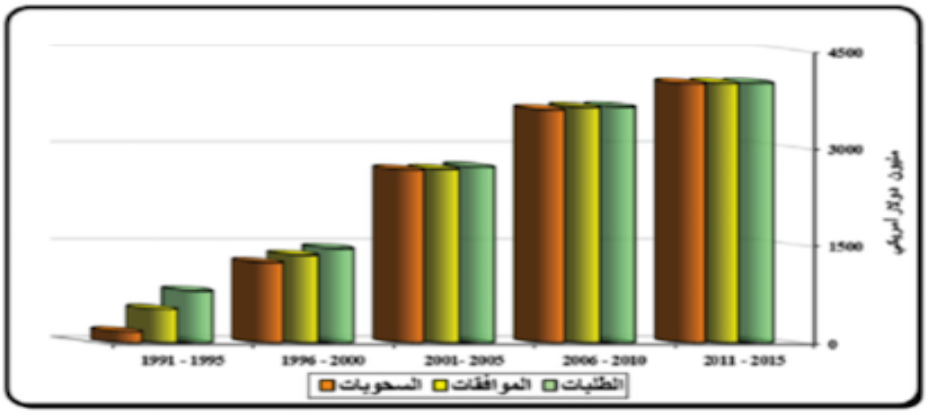

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015.

والى جانب البرنامج، تعمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات[74] على دعم وتشجيع جهود المصدرين في الدول العربية على تنمية صادراتهم الى الدول العربية ما يترتب عليه ارتفاع حجم التجارة العربية البينية من خلال تقديم الضمان (تغطية تامينية)[75] للمصدر والبنك الممول ضد المخاطر التجارية الناشئة عن تصرفات المستورد و المخاطر الغير تجارية التي تخرج عن ارادة طرفي الصفقة كعجز احد طرفي العقد او كلاهما عن الوفاء بالتزاماته بسبب خطر سياسي او الحروب او الكوارث الطبيعية وغيرها، وهو ما يعمل على ازالة مخاوف المصدر والممول ويشجع على رفع الصادرات، فيما يستثنى من تغطية الضمان الخسائر الناتجة عن عدد من المخاطر كالمخاطر قبل الشحن وتخفيض سعر الصرف وتجميد الاستيراد المؤقت لاسباب صحية او اضطرابات وغيرها. تقدم المؤسسة انواع من عقود التامين تغطي المصدرين (عقد تامين ائتمان صادرات شامل، عقد تامين ائتمان صادرات محدد قصير وطويل الاجل، عقد تامين خطاب اعتماد غير معزز) والمؤسسات الممولة (عقد تامين خطاب اعتماد معزز ، عقد تامين التخصيم، عقد تامين الايجار)، ويشترط في ذلك ان يكون الطرف المضمون مواطنا لاحدى الدول العربية او شخصا معنويا تؤول غالبية اسهمه لاحد مواطني الدول العربية، اما السلع محل عقد التصدير والاستيراد فيشترط ان تكون عربية المنشئ.

ومنذ انشاء المؤسسة، ارتفعت عقود ضمان الصادرات المبرمة لتبلغ 1276.92 و888.95 و970.43 مليون دولار في سنوات 2013، 2014 و2015 على التوالي، حيث تصدرت السعودية قائمة المستفيدين من خدمات المؤسسة، فيما سجل انخفاض في حصة قطاع النفط ومشتقاته من اجمالي العمليات الى 22% بنهاية سنة 2015 لصالح باقي السلع والمنتجات والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما يعكس ارتفاع اهمية القطاع الصناعات التحويلية في التجارة البينية ويفتح آفاقا واسعة لتنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع هيكل التجارة البينية، على اعتبار الاثر الكبير الذي تتركه الصادرات على الهيكل الانتاجي كما ونوعا[76].

2.3. الاستثمارات البينية: في اطار سعيها لاستقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية، قامت الدول العربية بتصميم حزمة من المزايا والتحفيزات لفائدة المستثمرين العرب بصفة خاصة تنفيذا للتعهدات والاتفاقيات التي سبق ان وقعتها في اطار التنسيق العربي المشترك، والتي تهدف الى:

- ✓ ازالة القيود الجمركية والضريبية على راس المال العربي المستثمر.
- ✓ التخلص من الازدواج الجمركي.
- ✓ تشجيع المشروعات على اعادة استثمار ارباحها في الدول المضيفة من خلال تقديم اعفاءات ضريبية ومزايا اخرى.

وقد جاءت هذه الاجراءات التحفيزية بنتائج مشجعة، حيث عرفت الاستثمارات البينية تطورات ايجابية، ويرجع الفضل في ذلك الى عدة عوامل، اهمها:

- ✓ الجهود المبذولة من الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار (تخفيف الاجراءات الادارية وانشاء مدن صناعية متكاملة لاحتواء الاستثمارات المتدفقة).
- ✓ وتراجع عائد الاستثمار خارج الدول العربية.
- ✓ الطفرة النفطية المحققة وارتفاع العائدات البترولية.
- ✓ توتر العلاقة بين الدول العربية والغربية على اثر احداث سبتمبر 2001 ما ادى الى عودة جزء من رؤوس الاموال العربية للاستقرار في الدول العربية والذي ساهم في تطوير الاستثمارات البينية[77].

وعموما، بلغت الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2012 ما يزيد عن 103 مليار دولار. وفيما يخص الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية، فقد استحوذت السعودية والامارات على 74% من اجمالي الاستثمارات بقيمة 45.7 مليار دولار خلال نفس الفترة، تلتهما مصر (9.4%) والمغرب (4.5%) وتونس (4%)، فيما عادت المرتبة السادسة للجزائر (4%). اما بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية، فقد استحوذت الكويت والامارات والسعودية والبحرين على 81% من اجمالي الاستثمارات، تلتها قطر (5.7%) والاردن (3.7%).

الشكل رقم (6): تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة ما بين سنتي 2001 و2012.

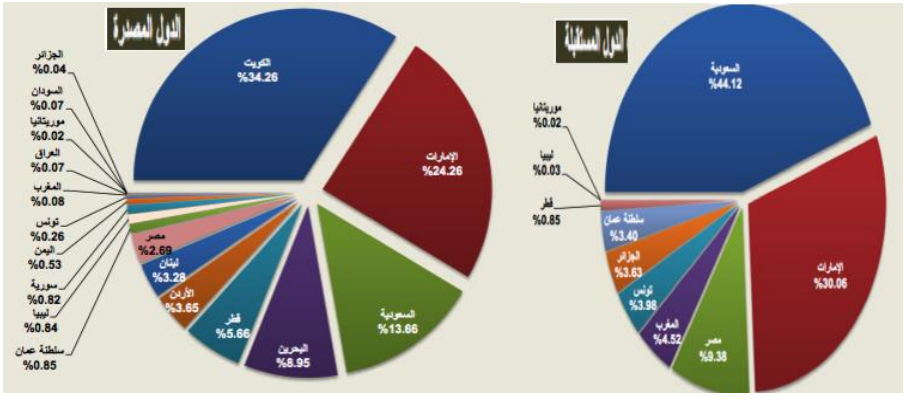

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014.

وعلى الرغم من اهمية المبلغ المستثمر من راس المال العربي في الدول العربية، الا ان المنطقة ما زالت تعاني من نزيف في راس المال الى خارج المنطقة، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لتبلغ في سنة 2015 ما مقداره 28.4 مليار دولار، كانت دول الخليج العربي المصدر الاساسي لها (86.2%). ورغم ذلك، تعتبر هذه الارقام مبعث امل للدول العربية التي تعاني شح في الموارد المالية ان هي قامت مزيد من الاصلاحات وطبقت اجراءات جدية التي من شانها ان تحسن مناخ الاستثمار بما يسهم بفعالية في جذب هذه الرساميل العربية للاستثمار والاستقرار فيها والمساهمة في تحسين التنمية من جهة، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي من جهة اخرى.[78]وفي هذا الصدد تشير دراسة

(بسيوني، 2012)[79] الى وجود استجابة قوية من الانتاجية في عينة من الدول العربية للتغير في الاستثمارات العربية البينية، اذ ترتب على زيادة هذه الاستثمارات ارتفاع معدل نمو انتاجية عناصر الانتاج في الدول المستضيفة في ظل التقارب النسبي للمستوى التكنلوجي للدول العربية، الامر الذي يسهل استيعاب الاستثمارات العربية الوافدة.

ان وجود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من شانه ان يرفع من تدفق الاستثمارات البينية ويشجع عودة راس المال العربي من الخارج ويعظم الاستفادة من الاستثمارات العربية. لقد نشات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات كمؤسسة عربية جماعية لضمان الاستثمارات العربية البينية والاجنبية في الدول العربية، وخلال فترة نشاطها الممتدة لاكثر من اربع عقود، سعت المؤسسة على تامين المستثمر العربي عن الخسائر الناتجة عن المخاطر الغير تجارية بتقديم تعويض مناسب، فارتفعت عقود ضمان الاستثمار المبرمة لتبلغ في سنة 2015 ما قيمته 156.6 مليون دولار استفاد منها مستثمرون ومؤسسات مالية في ستة دول عربية، وهو رقم مرشح للارتفاع في ظل الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة التي ارتفعت ارباحها الى 12.9 مليون دولار مع نهاية سنة 2015[80].

3.3. القروض الانمائية العربية: تنفرد القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية في اطار العون الانمائي بارتفاع عنصر المنحة[81] فيها من شروط ميسرة وتكاليف منخفضة نسبيا مع طول فترة السداد، وهو ما يرفع عن الدول العربية المقترضة عبئ خدمة الديون ويشجعها على توظيف راس المال العربي في الدول العربية، فالقروض والمساعدات المقدمة من مؤسسات وصناديق التمويل المنشاة في اطار التنسيق العربي المشترك يتراوح عنصر المنحة فيها بين 40 الى 45%، كما ان القروض المقدمة هي ابعد ما يكون عن التجاذبات السياسية، حيث يتحرى في تقديمها الشفافية والموضوعية من حيث المشروع وطرق تنفيذه، على خلاف المنح المقدمة من دول عربية والقروض المقدمة من بنوك ومؤسسات دولية[82].

أ- **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**[83]: يقوم الصندوق بجهود كبيرة لمساعدة الدول العربية (حكومات وهيئات ومؤسسات عامة) على مواصلة التنمية من خلال تقديم القروض بشروط ميسرة توجه لتمويل مشاريع الانماء الاقتصادي والاجتماعي ذات الطابع الاستثماري (يستبعد التمويل الجاري لدعم ميزان المدفوعات)، مع اعطاء الافضلية للمشروعات الحيوية للكيان العربي والمشروعات المشتركة، وتشجيع الاموال العامة والخاصة بطريق مباشر او غير مباشر بما يؤدي في النهاية الى تطوير الاقتصاد العربي، اضافة الى تمويل انشاء صناديق لتحقيق اغراض معينة مع توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية. وفي ضوء تعديل اتفاقية انشاءه في سنة 1997، اصبح بامكان الصندوق تقديم قروض للقطاع الخاص في شكل مساهمة في راس المال والاقراض، وضمان القروض وتقديم خطوط الائتمان مع اتاحة المعونات الفنية[84].

عرف النشاط الاقراضي للصندوق تطورا ملحوظا، حيث بلغ عدد القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص منذ مباشرة عملياته في سنة 1974 الى سنة 2015 ما مجموعه 641 قرض بقيمة 8.8 مليار

دينار كويتي، ساهمت في تمويل 542 مشروع في 17 دولة عربية غطت حوالي 25.7% من تكاليفها الاجمالية، حيث كان نصيب البنى التحتية حوالي 69.5% من اجمالي القروض، تليها مشاريع القطاعات الانتاجية (19.7%)، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية (7.5%)، في حين استحوذ القطاع الخاص على 14 قرض بقيمة اجمالية بلغت 56 مليون دينار كويتي.

والى جانب نشاطه الاقراضي، قدم الصندوق معونات فنية قطرية وقومية بلغت قيمتها في سنة 2015 ما مجموعه 7.2 مليون دينار كويتي. كذلك، تولى الصندوق تمويل المشاريع العربية المشتركة، حيث بلغ ما قدم من تمويل لهذه المشاريع منذ سنة 1974 ما قيمته 394.1 مليون د.ك وزع على عدد32 مشروع تنموي[85].

الجدول رقم (12): التوزيع القطاعي لقروض الصندوق خلال الفترة 1974-2015 (بمليون دينار كويتي).

القطاعات الاقتصادية	المبلغ	النسبة
1. قطاعات البنى الاساسية	6137.9	69.5
النقل والاتصالات	2350.9	26.6
الطاقة والكهرباء	2859.75	32.4
المياه والصرف الصحي	927.25	10.5
2. القطاعات الانتاجية	1738.5	19.7
الصناعة والتعدين	479.7	5.4
الزراعة والري والتنمية الريفية	1258.8	14.3
3. قطاع الخدمات الاجتماعية (يشمل التعليم والصحة والاسكان والتنمية الاجتماعية)	661.5	7.5
4. القطاعات الاخرى	286.83	3.3
المجموع	8824.73	100.0

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، 2015.

اضافة الى الاقراض، يقدم الصندوق المعونات للدول الاعضاء، حيث يخصص كل سنة ما نسبته 5% من ارباحه للمعونات التي توجه لاغراض الدعم المؤسسي، وتعزيز الكفاءة في تنفيذ المشاريع، واجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بقضايا التنمية الحيوية[86].

ب- مجموعة التنسيق: انشات المجموعة[87] في سنة 1975 لتحسين فاعلية العون الانمائي الذي تقدمه، من خلال الاستخدام الامثل للكفاءات والقدرات المتوفرة لدى مؤسسات المجموعة والتنسيق والتكامل بين انشطتها، خصوصا في المشاريع والبرامج الكبرى التي تفوق قدرات اي مؤسسة بمفردها سواء بالاقراض او المساهمة المباشرة او توفير الضمانات المختلفة، بما يعود بالنفع على الدول المستفيدة[88]. ومنذ انطلاق

نشاطها، استفادت الدول العربية من تمويل المجموعة، فقد بلغت القروض المقدمة من مؤسسات المجموعة حتى نهاية سنة 2015 ما مجموعه 163.7 مليار دولار، كان نصيب الدول العربية منها حوالي 90 مليار دولار (55%).

الجدول رقم (13): التوزيع الجغرافي والقطاعي للعمليات التمويلية المقدمة من مجموعة التنسيق الى غاية 2015/12/31 (بمليار دولار).

نصيب الدول العربية من العمليات التمويلية المقدمة من مجموعة التنسيق الى غاية 2015/12/31										
	البنك الاسلامي	صندوق ابو ضبي	صندوق الاوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الاجفند	المجموع	الحصة الاجمالية
الدول العربية	26.24	3.7	2.76	6.39	30.09	11.74	9	9.6	0	89.97	%55

التوزيع القطاعي لمجموع العمليات التمويلية الى 2015/12/31		
النقل والاتصالات	17.29	%19.21
الطاقة	29.36	%32.63
المياه والصرف الصحي	8.2	%9.12
الزراعة والثروة الحيوانية	8.9	%9.89
الصناعة والتعدين	7.61	%8.46
الصحة والتعليم والاسكان ودعم موازين المدفوعات	18.58	%20.66

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

وقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لتمويل المشاريع في قطاعات البنى الاساسية والقطاعات الاجتماعية بحوالي 81.6% من اجمالي العمليات التمويلية؛ تتصدرها قطاع الطاقة (32.6%)، والنقل والاتصالات (19.2%)، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والاسكان ودعم موازين المدفوعات (20.6%)، وقطاع المياه والصرف الصحي (9.1%). اما القطاعات الانتاجية، فقد استحوذت على 18.4% من اجمالي القروض التمويلية منها الزراعة والثروة الحيوانية (9.8%) والصناعة والتعدين

(8.4%). والى جانب مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الانتاجية من خلال دعم القطاعات الاقتصادية ذات الدور المحوري، تؤدي المجموعة دورا هاما على صعيد دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تقديم التسهيلات لدعم الاصلاحات الهيكلية، كما لها مساهمة فاعلة في تسهيل وتمويل التجارة البينية والترويج للصادرات العربية من خلال استخدام بعض الادوات المالية كتمويل الواردات والصادرات والعمليات التي تسبق التصدير وتمويل ايصال المستودعات ودعم النشاط التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير راس المال العامل والمشاركة في المخاطر الغير مشمولة بالتمويل، اضافة الى تقديم الدعم لتطوير الموانئ والسكك الحديدية وزيادة طاقتها التشغيلية.[89]

ت- صندوق النقد العربي: ساهمت الخبرة الطويلة لصندوق النقد العربي ومد جسور التعاون مع المنظمات العربية الاقليمية والدولية في تطوير عمله المالي والفني بما يخدم اهدافه ويساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، فقد اضحت قروضه ومساعداته الفنية من التنوع ما يسمح بمواكبة التطورات المالية والاقتصادية في العالم ويخفف من انعكاساتها على الدول العربية بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في المنطقة العربية، كما ان تطور نشاطه الاستثماري قد ساهم في تحقيق عوائد مالية مستقرة ساهمت في دعم جهوده في ميدان الاقراض والمعونة الفنية.

يمارس الصندوق نشاطه الاقراضي من خلال تقديم حزمة واسعة ومبتكرة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال بعد التشاور المكثف مع الحكومات المعنية للاتفاق على السياسات والاجراءات المناسبة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية. تندرج قروض الصندوق تحت مجموعتين رئيسيتين، هي القروض الموجهة لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، والقروض الموجهة لدعم القطاعات والمجالات وثيق الصلة باهتمامات الصندوق. تضم المجموعة الاولى القروض المخصصة لتمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات الاعضاء، وتضم في طياتها اربعة انواع من القروض، تتفاوت مبالغها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة واسباب الاختلال في موازين المدفوعات. بلغ ما قدم من قروض من هذه المجموعة منذ بداية نشاطه الاقراضي في سنة 1978 الى غاية نهاية سنة 2015 ما قيمته 1226 مليون دينار عربي حسابي (يعادل 8.2 مليار دولار) تمثل حوالي 63% من اجمالي قروض الصندوق استفادت منها اربعة عشر دولة، كان نصيب القروض الممتدة هو 23.1% متبوعا بالقروض التلقائية (21.7%) والتعويضية (10.7%) ثم العادية (7.5%). تساهم هذه القروض في تمكين الدول العربية من الاستمرار في انسياب التجارة الخارجية والبينية والحصول على مستلزمات التنمية الاقتصادية بما يمكن من تحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات البينية والاجنبية.

اما المجموعة الثانية من قروض الصندوق، فتضم القروض والتسهيلات لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية ومرافقة الاصلاحات الهيكلية في الدول العربية الهادفة الى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي واطالة ديمومتها، وهو ما يصب في سياق ترسيخ وتعزيز مقومات الاستقرار

الاقتصادي الكلي ويساعد على الانتقال الى مراحل متقدمة من مسيرة التصحيح الاقتصادي. تشمل هذه المجموعة قروض لتسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي ومالية الحكومة (32%)، ولتسهيل تشجيع الاصلاح التجاري (3.3%)، وتسهيل النفط (1.7%)[90] الذي تم استحداثه لدعم الدول العربية المتاثرة بارتفاع تكلفة استيرادها من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية بتقديم قروض مؤقتة تستمر لخمس سنوات تساعدها على مواجهة الضغوطات على موازين مدفوعاتها وتشجيعها على مباشرة اصلاحات هيكلية مناسبة لزيادة مرونة اقتصاداتها ورفع القدرات الانتاجية والتصديرية لمواجهة الصدمات الخارجية.[91]

الجدول رقم (14): قروض صندوق النقد العربي خلال الفترة 1978-2015 (بمليون دينار عربي حسابي).

	عدد القروض	التلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي القروض المقدمة
المجموع	174	421.3	146.7	450.3	207.7	64.7	23.5	624.1	1947.39
الحصة (%)		21.7	7.5	23.1	10.7	3.3	1.7	32	100.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015.

4.3. المساعدات الحكومية الثنائية: الى جانب التمويل الانمائي المقدم من مؤسسات التمويل العربية، تستفيد كثير من الدول العربية من مساعدات انمائية ثنائية تقدمها بعض الدول العربية (الدول المانحة) وبالاخص الدول الخليجية توجه لتغطية العجز في الميزانيات العامة وموازين المدفوعات (للوفاء بالتزاماتها الخارجية) ولتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي اضافة الى دعم القطاع الخاص. وعلى الرغم من تاثر هذه المعونات بالتقلبات التي تجتاح اسواق النفط، الا انها لم تتوقف ولم تقل نسبتها عن 0.2% من الدخل القومي الاجمالي للدول المانحة، حيث وصلت قيمتها خلال الفترة 1970-2015 الى حوالي 202.7 مليار دولار، منها حوالي 195.6 مليار دولار (96.5%) كان مصدرها دول الخليج العربي، وحوالي 7 مليار دولار من باقي الدول العربية الاخرى. حققت هذه المساعدات الميسرة نتائج هامة على مستوى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اعطاء دفعة قوية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية المستفيدة[92].

الشكل رقم (7): تطور المساعدات الانمائية العربية الثنائية.

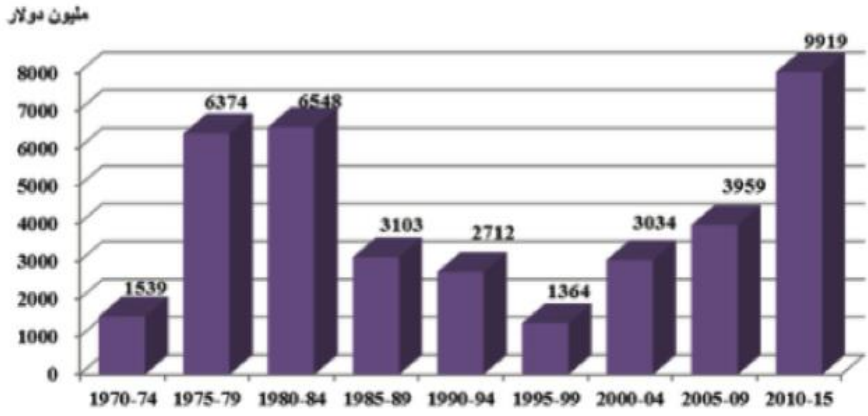

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الخلاصة

لقد اتضح جليا ان سوق البترول قد عرف تحولات عميقة مع تغير انماط العرض والطلب العالمي ومصادره ودخول عوامل جديدة مؤثرة كالمضاربة، وهو ما كان له اثر كبير في تراجع حصة الاوبك في السوق وعلى الاسعار التي اصبحت، ابتداء من سنة 2004، شديدة التقلب، وهو ما لا يخدم مصلحة اقتصادات دول المنظمة. وعليه، فقد اصبح لزاما على الجزائر مجابهة هذه التحديات الخطيرة، خاصة مع تدهور الاسعار وتراجع حاد في مداخيل الدولة ابتداء من سنة 2010، من خلال الاسراع في تبني خطوات جادة تكفل النهوض بالقطاعات الاقتصادية والصناعات المحلية، بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع ومتوازن والخروج من التبعية المفرطة للبترول. ومن ابرز البدائل الفاعلة في هذا المجال هو تفعيل عضويتها اكثر في مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي والاستفادة اكثر من ادواتها المتوفرة، وذلك في ظل تقارب الظروف والمستوى الاقتصادي بينها وبين باقي الدول العربية المنضوية فيها، بما يسهل رفع التنسيق في شتى السياسات الاقتصادية وتوثيق العلاقات ورفع حجم التبادل معها.

على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي طالت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي على اساس الحصاد المحدود التي نتج عنها، الا ان للتجربة مكامن ايجابية تستحق التثمين والاستفادة منها، فالتجربة تمتلك من المؤسسات والاجهزة ما يغطي كل جوانب النشاط الاقتصادي من تجارة واستثمارات ومصادر التمويل منخفضة التكلفة، اضافة الى المنح والمعونات المالية والفنية، وهو ما يسمح بتوفير كل مقومات اقلاع اقتصادي ناجح وآمن ويحد من تاثير الصدمات الخارجية.

لقد اماطت العقود الطويلة من العمل الاقتصادي المشترك عن امكانيات وفرص كبيرة واعدة، يمكن للجزائر تسخيرها لخدمة اغراض تنمية الاقتصاد وتنويعه، فالى جانب التجارة الخارجية البينية وما

نتيجة من فرصة لتنشيط الآلة الانتاجية والولوج الى الاسواق العربية واستغلال مزايا السوق الكبيرة للوصول الى النقطة الحرجة التي تمكن من بناء وحدات انتاجية كبيرة قادرة على الصمود والمنافسة، يمكن للجزائر استقطاب مزيد من راس المال العربي وتقديم الضمانات الكافية له وتوجيهه للاستثمار في القطاعات والصناعات الناشئة، خاصة وان الجزائر لها من الامكانات الطبيعية والبشرية والبنى التحتية ما يسمح باستيعاب تلك الاستثمارات مع تحقيق عائد مقبول. كذلك، يتميز التمويل المقدم، بمختلف صيغه، من مؤسسات وصناديق التمويل العربية بتكاليفه المنخفضة وشروطه الميسرة الى جانب الدعم الفني والتدريب ونقل الخبرات، وهو ما يتيح الفرصة لخلق ونمو المشروعات الانتاجية الخاصة والعامة وتحسين ادارتها ورفع انتاجيتها، وتمويل برامج تطوير البنى التحتية بما يسهم في تشجيع الاستثمار الداخلي والاجنبي واستغلال الموارد المتاحة بكفائة وفعالية.

لتعظيم الاستفادة من مزايا التكامل الاقليمي العربي، يتعين على الجزائر التعامل ببراجماتية في علاقاتها الاقتصادية الانفتاح اكثر على الاسواق العربية وتوطيد علاقاتها بمؤسسات واجهزة التكامل العربي اضافة الى الدول العربية الرئيسية المانحة، خاصة وان نسبة استفادتها من المعونات والمساعدات العربية لازالت محدودة (2.6% من التجارة البينية، 4.2% من الاستثمارات العربية البينية، 9.3% من قروض صندوق النقد العربي، 4.3% من معوناته الفنية، و4.4% من قروض ومعونات مؤسسات التنمية العربية) اذا ما قورنت بدول عربية اخرى، اضافة الى تكثيف التشابك الاقتصادي مع الدول العربية. كذلك، على اصحاب القرار في الجزائر تشجيع القطاع الخاص على بناء علاقات متينة مع مؤسسات القطاع الخاص في باقي الدول العربية خاصة في ظل تقارب مستوى الاداء. ولتشجيع الاستثمارات العربية لانشاء مشروعات متنوعة وخاصة المشروعات المشتركة الكبيرة، لابد من تكثيف الجهود لتحديث وتطوير التشريعات والانظمة والاجراءات، وتخفيف البيروقراطية وتذليل القيود والعقبات بما يسهم بفعالية في زيادة تدفق رؤوس الاموال العربية وتشجيع استقرارها.

المراجع:

[1]. الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 37، العدد 139، خريف 2011، ص19.

[2]. تم بموجب قانون Sherman Act الصادر في سنة 1890 اصدر القضاء الامريكي حكمه بتقسيم شركة ستاندرد اويل في سنة 1911 الى 33 شركة مستقلة قانونيا، الا ان الواقع كان يشير بقوة الى خضوع تلك الشركات في عملها

لنفوذ روكفلر، ومن بين اهم ثلاث شركات كانت اكسون Exxon(ستاندرد اويل اوف نيوجرسي سابقا)، موبيل Mobil (ستاندرد اويل اوف نيويورك سابقا) وسوكال Socal (ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا سابقا).

[3]. تشمل تلك الشركات: جرسي ستاندرد (Jersy Standard)، بريتيش بتروليوم (British Peroleum)، مجموعة روايال دتش– شل (RoyalDutch–Shell Group)، جولف اويل (Gulf Oil Corporation)، تكساكو (Texaco Corporation)، موبيل اويل (Mobil OilCorporation) اضافة الى الشركة الفرنسية للبترول (La Compagnie Française de Pétrole).

[4]. على اعتبار ان الطلب على البترول هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية.

[5]. تمتلك الحكومات التي تتبعها الشركات حصة كبيرة من رأسمالها، فالحكومة الانجليزية تحوز 65% من اسهم شركة بريتيش بتروليوم كما تمتلك الحكومة الفرنسية نسبة 35% من اسهم الشركة الفرنسية للبترول. اضافة الى ذلك، طالما تمتعت تلك الشركات بالدعم السياسي وحماية حكوماتها، فعلى سبيل المثال، تمتعت الشركات النفطية الامريكية بمساندة حكومتها في مواجهة الحكومة البريطانية التي ارادت تهميشها في المناطق الخاضعة لنفوذها كالشرق الاوسط.

[6]. من بين الاتفاقيات: الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية في سنة 1925 لتأسيس شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل في سنة 1932 ثم شركة نفط البصرة في سنة 1938، كما وقعت شركات امريكية اتفاقا مع المملكة السعودية في سنة 1932 يسمح لها بالتنقيب عن البترول في كامل الاراضي السعودية. وفي الكويت، افتكت شركة النفط الكويت الانجلو امريكية في سنة 1934 امتيازا للتنقيب عن النفط في كامل اراضيها.

[7]. منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر سنة، ص60.

[8]. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ابريل 1979، ص64.

[9]. اكتشفت الشركات البترولية البترول في العراق في سنة 1928، السعودية في سنة 1938، الكويت في سنة 1946، قطر في سنة 1949 و الامارات في سنة 1962 ثم الجزائر في سنة 1958 وليبيا في سنة 1961، حتى وصل عدد الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول في سنة 1970 اثني عشر دولة.

[10]. بدأت الحرب بقيام شركة شل في سبتمبر 1927 بخفض اسعار بعض منتجاتها البترولية في الهند كخطوة انتقامية من شركة ستاندرد اويل اوف نيويورك لرفضها التضامن مع شل بحضر شراء النفط السوفياتي بسبب قيام الحكومة الشيوعية بتأميم ممتلكاتها دون تقديم تعويض مرضي، وردت شركة ستاندرد اويل بتخفيض اسعارها في الهند في نفس الشهر، ثم توالت تخفيضات اخرى من كلا الجانبين في السوق الامريكي والانجليزي، كما امتدت حمى التخفيضات الى شركات اخرى واسواق اخرى.

[11]. من بين مبادئ الاتفاقية نكران الذات (Self-Denial Clause) والذي لا يسمح لأي شركة بتحقيق مصالحها النفطية بشكل انفرادي في اراضي الامبراطورية العثمانية المنهارة.

[12]. منى البرادعي، المرجع السابق، ص81.

[13]. على سبيل المثال، اتجهت بعض الدول العربية ابتداء من ستينات القرن الماضي لتنسيق سياساتها النفطية وتنمية صناعة النفط الوطنية وتوجت تلك الجهود بإقامة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في سنة 1968.

[14]. يحتسب التعويض على اساس القيمة الدفترية المعدلة لموجودات الشركة.

[15]. توقفت الامدادات عبر خط الانابيب التابلين (TAPLINE) الذي يربط السعودية بميناء صيدا المطل على البحر المتوسط، وذلك بسبب حادث على مستوى الاراضي السورية واستغرق الاصلاحات سنة كاملة نتج عنها انخفاض الامدادات العالمية ب 25 مليون طن سنويا. وفي نفس السنة، قمت ليبيا بتحديد الانتاج للضغط على الشركات لزيادة الضرائب. تسبب اغلاق قناة السويس لمدة 8 سنوات ابتداء من سنة 1967 الى سنة 1975 باجبار الناقلات على المرور براس الرجاء الصالح، حيث ادى هذا الوضع الى ارتفاع تكاليف النقل اضافة الى تأخر وصول الامدادات نتيجة العجز في عدد الناقلات.

[16]. من بين القرارات ربط الاسعار بالتغيرات في السوق العالمي للبترول وفرض ضريبة 55% كحد ادنى وتعديل الاسعار بما يسمح بالحفاظ على القدرة الشرائية لعائدات البترول، واخيرا مراقبة معدلات الانتاج بما لا يسمح للشركات بالتلاعب به واستخدامه للضغط على الدول الاعضاء.

[17]. منى البرادعي، المرجع السابق، ص121.

[18]. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 38، العدد 141، ربيع 2012، ص21.

[19]. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1950-1970 بلغت مساهمة الايرادات النفطية من اجمالي الإيرادات العامة لدولة البحرين 75.8%، فيما بلغت النسبة في الكويت 91.8%، اما في أبوظبي فقد بلغت اوجها (95.8%) وفي العراق بلغت 53.7%. اما فيما يخص اوجه انفاق تلك العوائد النفطية، فقد خصص حوالي 10.9% لتشييد البنية التحتية، 51.5% للنفقات الجارية، 17.7% لشراء الاراضي والباقي (19.8%) لتكوين احتياطي عام. وتعكس هذه الارقام تبعية الدول العربية للنفط وايضا التخطيط السيئ في تخصيصها.

[20]. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 37، العدد 138، صيف 2011، ص21.

[21]. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص64.

[22]. ملخص دراسة سياسات دعم الطاقة في الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، افريل 2015، ص10.

[23]. تهدف وكالة الطاقة الدولية الى زيادة كفاءة استخدام النفط والطاقة وزيادة انتاجه في اعضاءها وفي المناطق خارج سيطرة الاوبك واستخدام مصادر الطاقة البديلة للنفط في كل المجالات وتكوين مخزون احتياطي استراتيجي لاستخدامه في اوقات الازمات.

[24]. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوابك، المرجع السابق، ص22.

[25]. وضعت الولايات المتحد نظام اسعار بترول معقد يهدف الى تجميد سعر البترول في الحقول الموجودة وتحرير اسعار البترول المنتج في الحقول الجديدة.

[26]. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، المرجع السابق، ص28.

[27]. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوابك، المرجع السابق، ص23.

[28]. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، المرجع السابق، ص28.

[29]. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوابك، المرجع السابق، ص25.

[30]. علي عيساوي، المرجع السابق، ص14.

[31]. علي عيساوي، آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول: تقييم ابيكورب، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 134،صيف 2010، ص14.

[32]. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد139، خريف 2011، ص13.

[33]. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، المرجع السابق، ص65.

[34]. محمد راتول ولقمان معزوز، انعكاسات تقلبات اسعار صرف الدولار واليورو على اسعار النفط العالمية: دراسة قياسية وتحليلية (1999-2010)، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد139، خريف 2011، ص95.

[35]. كريستوفر السوب وبسام فتوح، تطورات اسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المجلد 37، العدد 136، شتاء 2011، ص51.

[36]. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، المرجع السابق، ص71.

[37]. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد 138، صيف 2011، ص 51.

[38]. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، فبراير 2017، ص6.

[39]. يقصد بالنفط والغاز الغير تقليدي بانها جميع المصادر الهيدروكربورية التي لا يمكن اكتشافها واستخراجها ومعالجتها وتطويرها باستخدام الطرق التقليدية، ذلك لانها تتطلب تقنيات انتاج جديدة ومبتكرة تتميز بكثافة طاقة مرتفعة وتحتاج الى معالجات جديدة للتعامل مع خاصية وجود المصادر الغير تقليدية في اماكن جيولوجية تحول دون تدفق النفط والغاز بمعدلات تجارية اذ استخدمت تقنيات عادية. وعموما، لمصادر النفط والغاز الغير تقليدي انواع عديدة تصنف حسب تواجدها في الطبيعة، فالنسبة للنفط الغير تقليدي ينقسم الى النفط الثقيل جدا(Extra-heavy-oil)، رمال النفط (Oil Sands)، الصخر او السجيل النفطي (Oil Shale)، النفط الصخري او السجيل (Shale Oil)، عمليات تحويل الغاز والفحم الى سوائل (Gas-To-Liquids GTL/Coal-To-Liquids CTL)، والنفط المنتج من المناطق البحرية فائقة العمق (Ultra Deep Offshore). اما الغاز الغاز الصخري فينقسم الى غاز الضخور الكتيمة (Tight Gas)، غاز طبقات الفحم (Coal Bed Methane)، الغاز الصخري او غاز السجيل (Shale Gas)، وهيدرات الغاز (Gas Hydrates).

[40]. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، ملخص دراسة التطورات في اسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الاعضاء، نوفمبر2015، ص10.

[41]. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، المرجع السابق، ص10.

[42]. علي رجب، واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 41، العدد152، 2015، ص58.

[43]. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، فبراير 2017، ص4.

[44]. تحرم القوانين الامريكية وخاصة قانون ادارة التصدير لسنة 1979 تصدير النفط الخام المنتج في الولايات المتحدة باستثناء كميات قليلة لكندا (بلغت 120 الف برميل يوميا في سنة 2013) فيما سمح بتصدير الغاز والمنتجات النفطية.

[45]. تاريخيا، كانت الصادرات الامريكية تتكون من المنتجات النفطية الثقيلة كزيت الوقود المتخلف او فحم الكوك البترولي التي تتميز بطلب محدود عليها في السوق الامريكي كما لا تستوفي المعايير البيئية الامريكية، الا ان الملاحظ في السنوات الاخيرة ان المنتجات النفطية الخفيفة اصبحت هي التي تقود النمو في الصادرات.

[46]. علي رجب، المرجع السابق، ص56.

[47]. جميل طاهر، التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 134، صيف 2010، ص 36.

[48]. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، افريل 1979، ص145.

[49]. محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص12.

[50]. مهدي ميلود، المرجع السابق، ص37.

[51]. محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص12.

[52]. وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة في 13 أفريل 1950.

[53]. جامعة الدول العربية، معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.

[54]. قامت الجامعة الدول العربية في 22 مارس 1945.

[55]. وافق مجلس جامعة الدول العربية في 26 فيفري 1959 على بروتوكول على اسباغ كيان ذاتي للمجلس الاقتصادي يسمح بقبول عضوية الدول الاعضاء في الجامعة دون اشتراط الموافقة على معاهدة الدفاع المشترك.

[56]. في سبيل تطويرها واصلاح مواضع الخلل فيها، خضعت الاتفاقية خلال ست سنوات لأربع تعديلات.

[57] . جرى التعديل الاول من 1954/12/15 الى 1956/3/29، اما التعديل الثاني فكان خلال 1956/1/25 الى 1957/3/5، والتعديل الثالث في الفترة من 1957/5/29 الى 1958/7/2، واخيرا التعديل الرابع في 1959/1/11.

[58]. بلعور سليمان، المرجع السابق، ص62.

[59]. مهدي ميلود، المرجع السابق، ص39.

[60]. محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001، ص85.

[61]. نادر فرجاني، نظرة خاطفة الى التكامل العربي بعد نصف قرن من اتفاقية الوحدة الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010، ص140.

[62] . اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية www.lasportal.org

[63]. يعادل الدينار العربي الحسابي قيمة كل من الدينار العراقي والاردني، او 2.48828 غرام من الذهب الخالص.

[64]. محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001، ص170.

[65]. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص149.

[66]. محمد محمود الامام، المرجع السابق، ص170.

[67]. نادر فرجاني، المرجع السابق، ص142.

[68]. شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، صيف 2007، ص39.

[69]. محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001، ص165.

[70]. محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001، ص235.

[71]. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص152.

[72]. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

[73]. اقر النظام الاساسي للبرنامج في الاجتماع السنوي للصندوق في مارس 1989، وتتكون موارد البرنامج من راسماله المصرح به، البالغ مليار دولار امريكي موزع على 200 الف سهم (توزع الاسهم على 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية واقليمية)، والاحتياطات وودائع المؤسسات المالية ومؤسسات التمويل لديه، اضافة الى القروض المحصلة من الاسواق المالية ومن مصادر اخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

[74]. تاسست المؤسسة سنة 1974 بموجب اتفاقية متعدد الاطراف وقعتها 21 دولة، وقد باشرت عملها في افريل 1975، وتضم في عضويتها الدول الموقعة بجانب الهيئات العربية الدولية.

[75]. تلتزم المؤسسة بدفع تعويض عن الخسائر المحققة بنسب تتراوح بين 80 و100% من الخطر حسب الخطر وخلال مدة تتراوح بين شهر واربعة شهور، كما تقوم المؤسسة باعداد البحوث وتقديم الدعم الفني والاستشارات للجهات العربية العاملة في مجال تخصصصها.

[76]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، 2013 و2014 و2015.

[77]. بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء-ربيع 2015، ص132.

[78]. مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اعداد متفرقة.

[79]. علياء نبيل بسيوني، العلاقة بين الاستثمارات العربية البينية والانتاجية الكلية للعناصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59-60، صيف-خريف 2012، ص20.

[80]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، 2015، ص9-25.

[81]. عنصر المنحة هو الفرق بين القيمة الاسمية الاصلية للقرض والقيمة الحالية لمبلغ خدمة القرض (الاقساط والفوائد) كنسبة مئوية.

[82]. عبد الحميد محفوظ الزقلعي، دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية 1998-2007، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، ص9.

[83]. على اثر مقترح الكويت بتفعيل فكرة المؤسسة المالية للانماء الاقتصادي التي طرحت في سنة 1953، وافق وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب في سنة 1967 على انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وبناء عليه، اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1968/5/16 على اتفاقية الصندوق والتي اصبحت نافذة في 1971/12/18.

[84]. موقع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي www.arabfund.org

[85]. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، 2015، ص9.

[86]. موقع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي www.arabfund.org

[87]. تضم مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والاقليمية العربية والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية حاليا عشر مؤسسات من بينها اربع مؤسسات وطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، وصندوق ابو ضبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية، كما يضم خمس مؤسسات اقليمية وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق الاوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (اجفند)، وصندوق النقد العربي.

[88]. موقع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي www.arabfund.org

[89]. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص315.

[90]. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، 2015، ص5.

[91]. مصطفى قادة وآخرون، دور الصندوق في مساعدة الدول الاعضاء المتاثرة بارتفاع الاسعار العالمية للنفط: دراسة انشاء تسهيل للنفط، صندوق النقد العربي، 2007، ص25-28.

[92]. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص312-314.